جمعية منتدى التواصل

حق العودة بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين

إعداد / د. أشرف ممدوح المبيض

غزة – نوفمبر 2013

المحتويات

مقدمة 3

أولاً: قراءة تاريخية لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين 4

1- واقع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات 4
2- حق العودة في ضوء قرارات الأمم المتحدة 6
3- حق العودة في ضوء المواقف الفلسطينية 9
4- حق العودة في ضوء الطابع اليهودي لإسرائيل 11

ثانياً: حق العودة في ضوء حل الدولتين 14

1- الرؤية الإسرائيلية لحل الدولتين 15
2- الرؤية الفلسطينية لحل الدولتين 21
3- إمكانية تطبيق حق العودة في حل الدولتين 26

ثالثاً: حق العودة في ضوء حل الدولة الواحدة 29

1- الرؤية الإسرائيلية لحل الدولة الواحدة 30
2- الرؤية الفلسطينية لحل الدولة الواحدة 34
3- إمكانية تطبيق حق العودة في حل الدولة الواحدة. 37

رابعاً: خاتمة 41

المصادر 43

مقدمة:

سكب الورد نرجساً متمرداً على تواريخ لم تنس، وحلول ذابت في سطور صمودهم وثباتهم كصخرة على قلب صهيون، بأسهم شديد فجاسوا خلال الديار عائدين لأرض تستحق الحياة، هذا توصيف بسيط لأصحاب قضية فلسطين ومفتاح حلها، وشعلة انطلاقة ثورتها، وهاجس عدوها، إنهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يقدر عددهم بأكثر من خمسة ملايين لاجئ في الضفة وغزة والأردن ولبنان وسوريا والعراق ومصر وأنحاء العالم فرقتهم عنصرية مسعورة قبل نحو خمسة وستين عاماً ولا زالت مستمرة بسياستها، إلا أنهم متمسكون بحق العودة.

أسهمت العديد من الأبحاث والدراسات الفلسطينية والعربية والدولية في تقديم شروح وتفاصيل وافية، وفي جوانب عديدة حول حق العودة، وآليات تنفيذه وفق رؤى ومشاريع وقرارات جمة، منذ النكبة عام 1948 وحتى اليوم، ركزت في مجملها على الوصف والتحليل وتقديم رؤى استشرافية للمستقبل، وفيما يتعلق بموضوعات حق العودة في إطار حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، ارتفعت أسهم الكتابات فيه حديثاً، لكنها لم تأخذ حيزاً واسعاً لدى الأوساط الفلسطينية، لأنها من جهة كانت ولا زالت موضع خلاف بين المكونات السياسية الفلسطينية في ضوء المخاوف الإسرائيلية التي تعد كلا الحلين خطوطاً حمراء سيما أنهما يفضيان إلى تطبيق حق عودة اللاجئين، ومن جهة أخرى المفاضلة بين الحلين تحكمه الظروف والمتغيرات على أرض الواقع.

تبحث هذه الدراسة بداية آفاق تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين في إطار "حل الدولتين– حل الدولة الواحدة"، من خلال مناقشة مجموعة من التساؤلات والإشكاليات المرتبطة بمصير قضية اللاجئين في إطار هذين الحلين، فمن جهة يتم تسليط الضوء على مدى خطورة حل الدولتين من ناحية إسقاط حق العودة، في ظل تداوله وربطه مع مفهوم "يهودية إسرائيل" من حيث الإرهاصات والتبعات؛ باعتبارها صيغاً إشكالية بديلة عن "الوضع النهائي"، تتناقض بنيوياً مع حق العودة، وتختزل الحقوق الفلسطينية، وتضفي المشروعية التاريخية والدينية والقانونية المزعومة على الكيان الإسرائيلي .

ومن جهة أخرى تسلط الدراسة الضوء على حق العودة وخيار الدولة الواحدة الذي يواجه أسس المشروع الصهيوني في فلسطين، ويقلب الحسابات ويعيد خلط الأوراق، ويستعيد للقضية زخمها، وقد يحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، من خلال احترام حقهم في العودة

إلى وطنهم وديارهم. كما يمكن حل معضلة فلسطينيي الـــ48". بغض النظر عما إذا كانت دولة واحدة ذات ثنائية قومية على غرار تجربة جنوب أفريقيا، أو دولة واحدة ديمقراطية على منوال ما اقترحته حركة "فتح" عام 1968 .

أولاً: قراءة تاريخية لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين

يقتضي هنا تقديم قراءة ومعطيات تاريخية من خلال عناوين عـدة تتنـاول حـق العـودة للاجئين، باعتبارها مرتكزات ومداخل مهمة قد تفيد موضوع الدراسة، وقد تلخص معظم مـا قدمته الكتابات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه العناوين قد تجيب فـي متنهـا وتفاصيلها على تساؤلات أهمها: تعريف حق العودة ولماذا حق العودة مقدس وقانوني وغيـر قابل للتصرف؟، ولماذا لا يسقط حق العودة باتفاق الأطياف السياسية؟ وهـل اللاجـئ يقبـل بمشاريع التوطين أو التعويض مقابل تنازله عن حق العودة؟.

1- واقع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات

هاجر بعد نكبة عام 1948 مئات الآلاف من عرب فلسطين إلى الضفة الغربية وقطـاع غزة والأردن ولبنان وسوريا ومصر وليبيا ودول الخليج العربي والعراق ودول أخرى، وبعد نكسة عام 1967 نزح الآلاف إلى تلك الدول. وبينما قدرت بريطانيا في فبراير 1949 عـدد اللاجئين الفلسطينيين 810,000، قدر باحثون فلسطينيون، ومنهم سامي ذيبان ومحمد برهومه في نفس العام عددهم ما بين 1000,000-1,300,000، وكان العدد حسب تقديرات وكالـة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" 900,0000 لاجئ[1]. أي ما نسـبته حـوالي 65% مـن إجمالي الفلسطينيين عام 1948.

تضاعف إجمالي عدد الفلسطينيين في الداخل والخارج منذ عام 1948 وحتى مطلع عام 2013 أكثر من 8 مرات ليصبح عددهم حوالي 11.3 مليون نسمة، موزعين كالتالي[2]:

- 4230000 نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 43.7%.

---

[1]- عبد الله العرقان، "**قضية اللاجئين الفلسطينيين في التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي**"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص ص 45-47.

[2] "الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد 64 عاما على النكبة"، **وكالة الأنباء الفلسطينية** "**وفا**"، 2012/5/10.

- 1401020 نسمة فلسطينيي الـ48 بنسبة 12.4%.- ما يعادل 20% من سكان الدولة العبرية.
- 5666130 نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2%.

كان عدد اللاجئين منهم حسب سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" نحو 5.3 مليون لاجئ، وهي تمثل الحد الأدنى لعددهم، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى الأونروا بداية العام الجاري ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث، مقابل 24% في قطاع غزة. أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن المسجلين لدى الأونروا، حوالي 40% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين، في حين بلغت النسبة في لبنان 9%، وفي سوريا 10% من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث[3].

في لبنان الذي احتل مكانة فريدة وسط الدول العربية من حيث إجراءاته الصارمة ضد اللاجئين الفلسطينيين على عدة جبهات، صُنف اللاجئون الموجودون لديه، وهم أكثر من 421 ألف لاجئ[4]، إلى ثلاثة أقسام، الأول: منح وثائق سفر وهم لاجئو 1948 ومسجلون لدى وكالة الغوث والمديرية العامة لشؤون اللاجئين ويستفيدون من خدمات الجهتين، والقسم الثاني: وفَد إلى لبنان من دول أخرى في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، ولهم وثائق مرور تمكنهم من السفر والعودة وغير مسجلين لدى الأونروا لكنهم يستفيدون من خدماتها، والقسم الثالث وهم الأكثر معاناة؛ إذ لا يملك أفرادها أية أوراق ثبوتية وتعد إقامتهم غير شرعية وهم لاجئو67 [5].

وفي سوريا يعيش أكثر من 467 ألف لاجئ فلسطيني[6]، يخضعون لإشراف السلطات عن كثب من خلال مديرية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث حظي الفلسطينيون في سوريا بقسط كبير من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ماعدا السياسي، وبعد الأزمة الداخلية

---

[3] "الإحصاء: عدد اللاجئين الفلسطينيين 5.3 ملايين"، **وكالة الأنباء الفلسطينية** "**وفا**"، 2013/6/20.

[4]- إبراهيم العلي، "**اللاجئون الفلسطينيون في دول الطوق والعراق فرّقتهم النكبة وجمعتهم المعاناة**"، العدد 72 مجلة العودة، دار العودة للدراسات والنشر، لندن، سبتمبر 2013.

[5]- خالد الأزعر: **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1998) ص22.

[6]- إبراهيم العلي، مصدر سبق ذكره.

السورية التي بدأت عام 2011، تعرض اللاجئون الفلسطينيون لهجمات أدت إلى نزوح أعداد كبيرة منهم الى دول الجوار السوري.

أما الأردن الذي يتمتع جزء كبير من اللاجئين فيه بحق المواطنة والجنسية الكاملة؛ وذلك استناداً لقرار وحدة الضفتين عام 1950 وبموجب الدستور الأردني 1952، يعيش فيه أكثر من 81% من مجمل اللاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات، ويستضيف الأردن 40% من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة[7]. واستقبل الأردن الشطر الأعظم من نازحي ما بعد عام 67، بالرغم من أن السياسة الأردنية تدعو إلى عدم التوطين للاجئين الفلسطينيين كسائر الدول العربية الأخرى المضيفة، فإنها لجأت إلى دمج اللاجئين وبعض النازحين في النسيج الذاتي للدولة من جميع الجوانب بما في ذلك كما أشرنا الحصول على المواطنة والجنسية لا سيما بعد فصل الضفة الغربية عن الأردن عام 1988[8] .

وفي مصر لا يوجد تقرير رسمي دقيق لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، لكن الباحثين أشاروا إلى أنه تراوح ما بين 55 إلى 60 ألف فلسطيني في عام 1995[9]، والاحصاءات في عام 2013 تقدر بنحو 60 ألف[10]، **أما العراق** اعتبرت العراق من أقل الدول العربية استضافة للاجئين الفلسطينيين عام 1948، فكان عددهم عند لجوئهم إليها ما بين 3000-4000 لاجئ[11]،. وبلغ عددهم قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ما بين 35 و40 ألف فلسطيني[12].

2- حق العودة في ضوء قرارات الأمم المتحدة

شغلت قضية حق العودة الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، إذ أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات، التي تتحدث أو تتناول عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم، من أبرزها: قرار الجمعية

---

[7]- عبد الله العرقان، مصدر سبق ذكره، ص375.

[8]- خالد الأزعر: ضمانات حقوق اللاجئين ...، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[9]- إيليا زريق: إيليا زريق: **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 47.

[10] إبراهيم العلي، مصدر سبق ذكره.

[11]- سعيد سلامة، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق"، على الرابط التالي:
http://www.plord.org/wsh/iraq/pictures/saidpaper.htm#_ftnref7

[12] - سميح المعايطة، "**تهجير فلسطينيي العراق ليست مشكلة أردنية وحلها ليس إنسانياً فقط**"، المجموعة 194، العدد 6، الدار الوطني الجديد للكتاب، دمشق، ربيع وصيف 2003، ص123.

العمومية للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 1948/12/11، الذي يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم[13]؛ وبموجب هذا القرار أنشأت الأمم المتحدة، إطاراً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، "لجنة التوفيق الدولية" الخاصة بفلسطين، كلفت للقيام بتسهيل عودة اللاجئين، وإعادة توطينهم من جديد، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات لهم.

بنظرة فاحصة في نص هذا القرار، نلحظ أنه اقتصر على المطالبة بوجوب عودة اللاجئين في أقرب وقت ممكن للراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ولم يستند إلى قرار التقسيم 181 الصادر في 1947/11/29، الذي جاء على أساس قيام دولتين عربية ويهودية[14]. في حين أن قضية اللاجئين نشأت بسبب الحرب الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ووطنه وأرضه ومقدراته، ما يعني أن الأمم المتحدة قامت بالفصل بين مضمون قرارين لها حول موضوع واحد لتعمدها التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين فقط، وبالتالي فإن القرار 194 يعد ناقصاً نتيجة عزله عن أساس القضية وهي حقوق الشعب الفلسطيني التي نص عليها قرار 181 بتقرير مصيره وإقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين بنداً دائماً حاضراً يحتل مرتبة الأولوية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة، وكان أبرزها بعد القرار رقم 194 ، قرار مجلس الأمن رقم 237 الصادر في 1967/6/14، الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم 2252 الصادر في 1967/7/4، ونص على "أن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب، "ويدعو حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية"، ودعا القرار رقم 242 الصادر في 967/11/22، إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[15].

---

[13] ناهض زقوت: **قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة**، (غزة: معهد الإدارة والتدريب "تامي"، 2011)، ص45.

[14] المصدر السابق ص22.

[15] محسن صالح: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص447.

كما تم الفصل بين قراري مجلس الأمن 242 بعد حرب 1967 وقرار مجلس الأمن رقم 338 بعد حرب 1973[16]، فعند التطرق لمشكلة اللاجئين تم ذكر عبارة تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين دون الاشارة إلى قراري الجمعية العامة 181- 194 ولا ذكر للفلسطينيين، وفي مؤتمر مدريد عام 1991 لم يتم التطرق إلى هذين القرارين كمرجعية لحل القضية الفلسطينية، هذا التحليل لا يقودنا بالتسليم بحل الدولتين بقدر ما يقودنا إلى سياسة الأمم المتحدة بقراراتها التي لا تتناول جوهر الصراع، وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

حدثت نقطة تحول في مواقف الأمم المتحدة باتجاه إقرار حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال، وذلك بعد قرار تاريخي يحمل رقم 3436 في 1974/11/22، وتلى هذا القرار مجموعة أخرى تؤكد هذه الحقوق، إلا أن قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة مجرد توصيات غير ملزمة في حين أن الجهة الوحيدة الملزمة بتنفيذ القرارات هي مجلس الأمن[17].

يمكن مناقشة القرار 194 وفق حل الدولة الواحدة باعتبار هذا القرار إطاراً للحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإن لم يخلق حقوقاً أو معاييراً جديدة، فإنه حدد ثلاثة حقوق أساسية للاجئين يجب أن يمارسوها بموجب القانون الدولي، هي العودة الى الديار واستعادة الممتلكات والتعويض، كما يحق للاجئين الذين يختاروا عدم العودة أن يتم توطينهم وأن يتم تعويضهم، عن خسائرهم، وقد أعادت الجمعية العمومية تأكيد قرار 194 سنوياً دون نقصان، منذ صدوره عام 1948 [18].

وفي ضوء قرارات الأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين فإن هناك مجموعة منفصلة من القوانين الدولية تضمن حق العودة منها القانون الخاص بتوارث الدول على أية حالة تخلف فيها دولة "دولة خلف"، دولة سابقة "دولة سلف" في الإدارة الدولية لمنطقة جغرافية، وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الدولة السلف كانت هي دولة فلسطين "الجنينية"، التي شكل الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب القانون الدولي بالنسبة لها "وصياً" وخالفته جزئياً إسرائيل، وعندما تمر منطقة بتغيير السيادة فيها، فإن القانون الخاص

---

[16] المصدر السابق ص451.

[17] المصدر السابق، ص 453.

[18] "**حقوق اللاجئين الفلسطينيين في توارث الدول**"، مجلة حق العودة، العدد 13-14، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 2005، ص6.

بتوارث الدول يتطلب منح السكان العاديين في المنطقة الجغرافية، الذين يقعون تحت السيادة الجديدة جنسية الدولة الجديدة، إضافة إلى ذلك، فإن هذه القاعدة تنطبق بغض النظر عما إذا كان السكان العاديون في المنطقة المعينة المتأثرون بذلك موجودين فعلياً في المنطقة التي حدث فيها تغيير السيادة في تاريخ حدوثه أم لا، وتمثل هذه القاعدة معياراً عرفيا للقانون الدولي وهي ملزمة لكل الدول[19].

توجد مواد أخرى في هذا القانون تتناسب إلى حد كبير مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي مواد خاصة بالجنسية ومنها، المادة الخامسة عشر التي تحظر على الحكومات ممارسة التمييز عند منح الجنسية، والثانية هي المادة السادسة عشر التي تتطلب توفير ضمانات قانونية ملائمة عند التقرير في شأن الجنسية، لقد انتهكت إسرائيل المادة الخامسة عشر من خلال صياغة قانون الجنسية لعام" 1952 لغير اليهود"، بطريقة تؤدي إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من الجنسية بشكل فعال، وتسمح في الوقت نفسه لليهود من أي مكان في العالم بالحصول على "الجنسية"، من خلال نصوص قانون العودة الإسرائيلي الخاص بعودة اليهود التي هي أكثر سخاء وكرما، كما انتهكت إسرائيل المادة السادسة عشر من خلال عدم سماحها للاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل ثانية، وحرمانهم بالتالي من فرصة أساسية لسماع صوتهم في محكمة قانونية، والطعن في شرعية قانون الجنسية لعام 1952 وخاصة بموجب القانون الدولي[20].

3- حق العودة في ضوء المواقف الفلسطينية

يتضح من حلقات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي أن مواقف القوى السياسية الفلسطينية تجاه حل قضية حق العودة للاجئين لم يبق ثابتاً، بل كان يشهد تطوراً في كل حلقة ومرحلة فالأولى، بدأت منذ النكبة عام 1948، وغياب الحركة الوطنية الفلسطينية، واستمرت حتى نشأة منظمة التحرير عام 1964. والثانية بدأت مع هزيمة عام 1967 واحتلال إسرائيل الضفة والقطاع وانضمام بضع مئات ألوف النازحين لجموع اللاجئين واستمرت حتى عام 1988. وبنظرة معمقة في مواقف الفلسطينيين تجاه حل حق العودة في المرحلة الأولى والثانية 1948-1988 يتبين: أنهم ظلوا موحدين حول شعار "تحرير الوطن السليب والعودة

[19] المصدر السابق.

[20] المصدر السابق.

الى فلسطين الحبيبة"، وبقيت مواقفهم ترفض ما هو دون حق العودة والتعويض، ومن أجل هذا الهدف أعادوا تشكيل حركتهم السياسية التي اندثرت بعد نكبة 1948.

أما المرحلة الثالثة بدأت بإعلان الاستقلال وقيام الدولة واطلاق مبادرة السلام الفلسطينية والاعتراف بالقرارين 242 و338 وبحق إسرائيل في الوجود عام 1988، وانطلاق مفاوضات السلام عام 1991 في مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو عام 1993، وقيام السلطة الوطنية عام 1994، وتواصلت في مفاوضات كامب ديفيد ومبادرة كلينتون عام 2000 ومحادثات طابا عام 2001 ومفاوضات أنابوليس عام 2008 ولا تزال حتى الآن مفتوحة على احتمالات عدة.

وفي هذه المرحلة بدأت عملية تهميش قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة من خلال الإهمال الكامل لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير خاصة بعد اتفاق أوسلو، ومفاوضات كامب دافيد الثانية لعدم تمثيل الدائرة، واعتبر مراقبون أن حالة دائرة اللاجئين محزنة للغاية، وإهمالها وصل إلى حد الجريمة في حق الوطن فهذه الدائرة تمثل ثلثي الشعب الفلسطيني، أي ما يقرب من ثلاثة أرباعه مهجرون من ديارهم مرة أو مرتين[21].

وإجمالاً فإن الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ربما تكون أضعفت بعض الحقوق الفلسطينية التاريخية والقانونية وضمنها حق العودة... فقد جرى طبقاً لها الاعتراف بإسرائيل بدون اشتراط تطبيق هذا الحق أو أنها أسقطته نسبياً من حساباتها، حين اعترفت بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على الأراضي الخاضعة لإسرائيل قبل عام 1967 بما فيها تلك التي احتلت خارج قرار التقسيم رقم 181.

وثمة من يعتقد أن المواقف التي تبناها الجانب الفلسطيني غداة اتفاق أوسلو – مواقف السلطة الفلسطينية– أدت إلى إضعاف الإسناد العربي لحق العودة ذلك حين اعتمدت السلطة إرجاء أو تأجيل التعامل مع هذه القضية، أو حين استخدمت لغة التفافية إزاء قضية العودة وهي تستذكر ثوابت الحقوق الفلسطينية، ويثار هذا الاعتقاد أيضا بمناسبة الصمت في وثائق التسوية الفلسطينية في أوسلو وما بعدها عن المرجعية الحقوقية الدولية الأبرز حول حق العودة ومشاركة متنفذين كباراً في السلطة في إبرام وثائق قيل أنها غير رسمية لا تتحدث عن

---

[21]– سلمان أبوستة: **منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين**، في محسن صالح، "محرر"، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، حلقة نقاش 2007(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص123.

حق العودة وفقا للتقاليد القانونية والسياسية الصارمة وإنما بطرق التفافية مثل وثيقة جنيف 2003 [22]. إذن تم تأجيل حل قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي الذي مر على موعد تنفيذه أكثر من عقد، وبالتالي هو مدعاة إسرائيلية للتهرب من وضع حق العودة والتعويض للاجئين موضع التنفيذ.

4- حق العودة في ضوء الطابع اليهودي لإسرائيل

سعت الحركة الصهيونية في بداياتها لإقامة دولة خالصة لليهود فقط، حتى قبل إعلان الدولة العبرية وقيامها، وكان الخطاب الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين يتضمن هذه الفكرة التي مثلت قاعدة أساسية للمواقف الإسرائيلية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد قيام إسرائيل، فقد اعتبر بن غوريون خلال جلسة الوكالة اليهودية عام 1938 أن نقطة الانطلاق أو المخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية تكمن في التوقيع على اتفاقية مع الدول العربية تمهد الطريق لإخراج العرب من الدولة اليهودية إلى الدول العربية.

هكذا كانت المواقف الإسرائيلية قائمة على التعنت والرفض لما جاءت به القرارات الأممية الداعية لعودة اللاجئين، رغم كل النداءات التي وجهت إليها من الأسرة الدولية، والتي طالبتها بتنفيذ ما جاء بالقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باستثناء ما أبداه بن غوريون عام 1949 عندما كان رئيساً لحكومة إسرائيل من القبول بعودة مائة ألف لاجئ إلى ديارهم، هذا مع العلم أن قرار قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها بالقرار 194 والقاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وتنطلق إسرائيل في ذلك من عدم اعترافها بالمسؤولية عن تهجيرهم خشيتها من التغيير الديمغرافي الذي سيحصل إذا ما قدر لهؤلاء اللاجئين العودة الى ديارهم[23].

ظلت المواقف الإسرائيلية متشددة تجاه عودة اللاجئين حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي، من التيار اليميني والتيار اليساري وعلى الأخص من قبل مؤيدي الحلول السلمية مثل شمعون بيرس الذي وصف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالمشكلة غير القابلة للحل وأن لدولة إسرائيل طابعاً يهودياً بفعل القرار 181 ذاته وأن ممارسة حق العودة قد تسمح لعدد كبير من

---

[22] – خالد الأزعر، "**الموقف العربي من حق العودة**"، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، في ناهض زقوت "محرر"، التجمع الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة، 2007، ص205.

[23] نبيل قسيس، "قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية"، في القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي، مؤتمر السنوي الاول للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات– رام الله يوليو، 2012، ص116.

الفلسطينيين بالعيش في إسرائيل وقد يهدد ذلك بتعديل التركيبة الديمغرافية لهذا البلد ويمس بالتالي بطابعه اليهودي، وهذا ما أكد عليه عام 1992 زعيم التيار اليميني المتشدد رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحاق شامير عندما رفض بشكل مطلق حق العودة في أي وقت وبأي طريقة[24].

ومازالت المواقف الإسرائيلية في ظل عملية التسوية متصلبة، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ورقة تقدم بها الوفد الاسرائيلي للجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف والتي أثار فيها مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية الذين قدر عددهم بنحو 800 ألف شخص، وأعاد بنيامين نتنياهو تأكيد هذه المواقف بأن عودة الفلسطينيين تهدد أمن الإسرائيليين وطابع الدولة اليهودية وليس ثمة ومتسع للملايين منهم، وعلى الدول العربية استيعابهم[25].

إذن لقي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين اهتماماً بالغاً في الفترة الأخيرة داخل الأوساط السياسية والعسكرية الإسرائيلية التي قامت بحملة ادعاءات وأكاذيب لشطبه، عبر تركيزها على مفهوم الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وغالباً ما يجري طرح هذا المفهوم من خلال إبراز مخاوف إسرائيل الديمغرافية الخاصة بالحفاظ على أغلبية يهودية، وأحياناً "حق إسرائيل في الوجود" وربطه بالادعاء بأن الفلسطينيين يركزون على حقهم بالعودة، منطلقين بذلك من رغبتهم في إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية، لا من رغبتهم في تحقيق العدالة لأنفسهم، ولا يشكل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في حد ذاته، تحدياً لسيادة إسرائيل باعتبارها دولة، فمثلما تغير التكوين السكاني لدول أخرى عبر التاريخ، يمكن أن يتغير التكوين السكاني لإسرائيل وبالمثل فإن عودة اللاجئين لا تشكل تحدياً لقدرة اليهود على العيش في إسرائيل، إلا أن العودة الفلسطينية تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل إيجاد "أغلبية يهودية مسيطرة" فالموضوع هنا إذن هو الطابع السكاني اليهودي وليس دولة إسرائيل نفسها أو حق اليهود في العيش فيها[26].

---

[24] المصدر السابق، ص114.

[25] المصدر السابق ص174.

[26] سلمان أبوستة: **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001) ص188.

لا يتطلب حق تقرير المصير اليهودي أن يكون من خلال دولة يهودية قائمة على أنقاض حقوق سكان آخرين، إذ بإمكان اليهود تحقيق ذلك بالمشاركة مع غير اليهود في دولة يتساوى فيها المواطنون جميعا – أساس حل الدولة الواحدة–، وبما أن تقرير المصير هو بالأساس حق ضد السيطرة الخارجية، فإن إنهاء السيطرة اليهودية على الفلسطينيين في إسرائيل، لن ينقص من حق اليهود في تقرير المصير مثلا، وحتى لو كان من الممكن أن يتعرض تقرير المصير اليهودي للخطر بسبب عودة اللاجئين، فإنه لا يوجد أساس قانوني يمكن أن يجعله يفوق الحقوق الفلسطينية، فبموجب القانون الدولي، يقصد من تقرير المصير تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى وليس إنكارها.

قد يجعل تحقيق تقرير المصير على أساس العرق والدين، وليس على أساس جغرافي، الناس بحاجة إلى منطقة جغرافية تحت سيطرتهم لإقامة دولة لهم، دون انتهاك المبادئ الديمقراطية الأساسية لناس آخرين، ومن المستحيل أن يكون تحقيق الاستقلال اليهودي بدون انتهاك حقوق الفلسطينيين مهمة سهلة، لأن اليهود كانوا أقلية في فلسطين حتى عام 1948، وكانت سياسة الترحيل أيضاً حاضرة في الفكر الصهيوني بشكل واضح، وفي حال أجاز القانون الدولي تخطيط حدود إقليمية جديدة، فإن تقرير المصير ليس على الإطلاق إجازة لتغيير التركيبة السكانية في منطقة معينة بشكل مصطنع، أو لإعطاء امتياز لحقوق مجتمع ما على حساب مجتمع آخر، ولا يوجد أي بند يجعل تقرير المصير أعلى مرتبة من حقوق أخرى، وبالتالي فإن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديداً، هما مسألتان منفصلتان[27]، فقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديداً، ولم تذكر خطة خارطة الطريق شيئاً عن الهوية الاثنية والدينية لأي من الدولتين.

إذن اختلفت الصهيونية مع كل الكيانات الاستيطانية التي سبقتها عندما تبنت سياسة الترحيل كحل وحيد لمشكلة السكان الأصليين، حتى إنه لا يجادل قسم من المفكرين والكتاب اليهود والإسرائيليين في حقيقة أن الفلسطينيين تعرضوا للإرهاب والطرد، وأنه لابد من قبول حق العودة كشرط أساسي لأية تسوية، ومن أمثال هؤلاء إيلان بابيه ورؤبين كامينر ويهودا شنهاف، وبعض الأكاديميين خلال مشاركتهم في مؤتمر "حق العودة والسلام العادل" الذي عقد

[27] المصدر السابق، ص ص190–192.

في حيفا مارس 2004، وقد تم في هذا المؤتمر حلّ عقدة الربط في أذهانهم بين النكبة وحق العودة والسلام العادل، وبين ماض أسود هم يتحملون مسؤوليته ومستقبل مشرق هم أكثر المستفيدين منه[28].

وينسجم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين مع المصالح الحقيقية لكل الشعوب في المنطقة وفي العالم، وهو يسهم في تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مواطنين، وفي المقابل فإن ازدواجية المعايير وسياسات القوة المتمثلة بإعطاء اليهودي الجنسية الإسرائيلية حالما تطأ قدمه أرض إسرائيل، وحرمان الفلسطيني من حق العودة، يؤدي إلى تقسيم البشر في المنطقة إلى فئتين، فئة تحترم حقوقها ومصالحها، وفئة أخرى تقرر مصائرهم وحقوقهم استناداً إلى مصالح غيرهم، هذا بلا شك قمة العنصرية، ومن الأمثلة البارزة على استمرار إسرائيل في ممارسة عنصريتها على الإنسان الفلسطيني، وتحديها لقرارات الشرعية الدولية، الحرب التي تشنها على بطاقات الهوية للمقدسيين، إذ اتخذت السلطات الإسرائيلية كل الإجراءات الممكنة لتجريد الفلسطينيين في القدس الشرقية من بطاقات الهوية، ومن ثم يجري طردهم إلى أماكن أخرى، أي يتحولون إلى لاجئين، وتزايدت هذه الخطوات العنصرية منذ مؤتمر مدريد عام مطلع التسعينيات، وتوقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993[29].

ثانياً: حق العودة في ضوء حل الدولتين

يشير حل الدولتين كمصطلح عام إلى تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس التقسيم لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، ويقوم في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967 تضم مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل 22 % من مساحة فلسطين التاريخية، تقوم "جنبا إلى جنب"، وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام 1948 على نحو 78 % من مساحة فلسطين التاريخية، وعادة ما يتم ربط

---

[28] سلمان ناطور، "**الإسرائيليون، النكبة وحق العودة والصراع الذي بيننا**"، في أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، في ناهض زقوت "محرر"، مصدر سبق ذكره، ص251.

[29] حمد سعيد الموعد: الأبارتيد الصهيوني (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001)، ص34.

التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول ايجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338.

من **ناحية إسرائيلية** ارتبط القبول بخيار حل الدولتين بالقلق الديمغرافي من انخفاض عدد اليهود في أرض فلسطين مقابل الكثافة السكانية سواء داخل الـــــ48 أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني أن إقامة دولة فلسطينية يمكن أن يعفي إسرائيل من قضية اللاجئين عبر تحميل الدولة الجديدة مسؤولية توطين لاجئيها، في حين أن غياب قيام دولة فلسطينية سيعني أن هؤلاء اللاجئين سيظلون يتطلعون للعودة إلى داخل إسرائيل بوصفه حقاً لهم، أما مع إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذا الحق سيصبح مشكوكاً فيه، إذ أن الأصل وفق الفهم الدولي أن يعود المرء إلى الدولة التي سيحمل جنسيتها وهو مواطن فيها وعليه سيسهل على إسرائيل تسويق هذه الأفكار دولياً لتحويل الضغط الخارجي على الدولة الجديدة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، حتى إن حل الدولتين ذاته لن يتم دون ترتيبات نهائية تنهي ملف اللاجئين، أما كل الحلول الأخرى فلن تحل هذا القضية الشائكة. أما من **ناحية فلسطينية**، ينطلق منظرو حل الدولتين من دافع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن مشروع تحرر وطني من الاحتلال والاستعمار للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

1- الرؤية الإسرائيلية لحل الدولتين

ارتبطت نشأة أو فكرة حل الدولتين لشعبين بمحاولات الحركة الصهيونية منذ مطلع القرن الماضي لتحقيق الحلم الصهيوني المتمثل بالاستيلاء على فلسطين، حيث بذلت الحركة كل ما في وسعها ولا تزال، من أجل تنفيذ مخططها الرامي إلى إقامة "الدولة اليهودية" التي دعا إلى تأسيسها تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 بمدينة بازل في سويسرا، والتي شكلت حجر الزاوية في المخططات الاستعمارية البريطانية لا سيما وعد بلفور عام 1917 الذي أصبح بعد قبوله في مؤتمر سان ريمو عام 1920 دستور السياسة البريطانية لوضع أسس إقامة " وطن قومي لليهود " في فلسطين[30]. وفي ظل الرعاية الانتدابية البريطانية

[30] باميلا آن سميث: **فلسطين والفلسطينيون 1876-1983**، ترجمة إلهام بشارة الخوري، (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991)، ص93.

ودعم الموقف الأمريكي، صعد الصهاينة من نشاطهم العسكري، حيث انتهى الأمر إلى قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين عام 1948 .

سبق إعلان الدولة العبرية أن توجهت الحركة الصهيونية إلى الولايات المتحدة التي برزت كقوى كبرى جديدة في النظام الدولي لدعمها اقتصادياً وسياسياً عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945، فاستجابت واشنطن وأرسلت إلى المنطقة الجنرال "باتريك هيولى" الذي أكد في تقريره أن الحركة الصهيونية تريد "دولة مستقلة" في فلسطين وتهجير سكانها الأصليين إلى العراق وضمان موقع يتيح السيطرة على اقتصاد الشرق الأوسط، وأيدت واشنطن المطالب الصهيونية ودعمتها بكل قوة، حيث شجعت هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين، في حين ظلت ترفض وبتنسيق مع الصهيونية منح اليهود موافقات الدخول إلى الولايات المتحدة كما يرغبون، فيما عمدت الصهيونية إلى نقل مركز نشاطها إلى الولايات المتحدة معتبرة إياها "البلد الأم" الجديد للمشروع الصهيوني[31].

لم تستطع إسرائيل تنفيذ مخططاتها في تهجير الفلسطينيين عن أرضهم كما حدث عام 1948، ما جعلها ترتطم بعقبة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، وهي معضلة شكلت بتفاعلها مع فلسطينيي الـــ48 خطراً كبيراً يهدد وجود إسرائيل ومستقبلها؛ ذلك أن الاستيطان الصهيوني يهدف إلى احتلال الأرض بلا سكان بوصفه استيطاناً إجلائياً، ولمواجهة هذا الواقع اندفع قادة الاحتلال إلى التفكير في إيجاد طرق لخلق حقائق على الأرض تساعدهم على التخلص من الأعباء الناجمة عن الاحتلال التي انعكست عليهم سلبا.

وللالتفاف حول أي مشروع يفضي إلى قيام دولة تجمع الفلسطينيين على جزء من أرض فلسطين تعاملت الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967 مع فلسطينيي الضفة وغزة الذين وقعوا تحت الاحتلال على أنهم فائض سكاني يجب التخلص منه؛ لذا قدم كثير من القادة الإسرائيليين مشاريع للتسوية مع الأردن ومنها: مشروع دايان الذي يقضي باعتماد سكان الضفة وغزة على الاقتصاد الإسرائيلي، ومشروع آلون الذي يقضي بمنح الضفة الغربية للأردن لإقامة حكم

---

[31] فضل النقيب: **الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص31.

مدني، وآراء إسحاق رابين التي تقضي بحل مشكلة الفلسطينيين إما بإعطائهم الحكم الذاتي ضمن إسرائيل أو بدمجهم في الدولة الأردنية[32].

وبشأن التصورات الإسرائيلية بقيام أي دولة فلسطينية مستقبلية فتتلخص في الآراء الآتية[33]:

- أن تقود هذه الدولة شخصيات معتدلة من الضفة مع علاقات مع إسرائيل.

- إقامة دولة فلسطينية – أردنية واحدة تقوم على دمج مشروع آلون ومشروع الملك حسين – الصادر في مارس 1972 تحت اسم مشروع المملكة العربية المتحدة-, وذلك مقابل بعض التعديلات لصالح إسرائيل وإعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية.

– قيام دولة فلسطينية عبر إجراء مفاوضات مع الأردن لتسوية القضية الفلسطينية من خلال نقل فلسطينيي غزة إلى الضفة وتوطينهم، هذا التصور لقي ترحيبا من جانب واشنطن التي قال وزير خارجيتها إن أفضل طريقة للتعاون مع الفلسطينيين هي من خلال المفاوضات الأردنية.

في زحمة البحث والعمل من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي جرى الحديث عن إقامة دولة فلسطينية في إطار الخطاب اللفظي من أجل التغطية على المخططات الاستيطانية الإسرائيلية وتبرير إقامة الدولة اليهودية على أساس عرقي ينطوي على استبعاد كل من ليس يهودياً، لذا نرى أن إسرائيل وجدت ضالتها في الصيغة اللفظية لقرار مجلس الأمن 242 أنه يتطلب منها الانسحاب "من أراض" وليس من كل الأراضي التي احتلتها عام 1967 ، ما يعني أن الانسحاب سيكون إلى الحد الذي تقرره الولايات المتحدة وإسرائيل، وليس إلى الوضع الذي كانت عليه الأوضاع قبل الاحتلال، وكان الفلسطينيون يعارضون القرار 242 بوجه خاص لأنه لم يتناول موضوعهم بوصفه قضية وطنية، بل اكتفى بالإشارة إليهم بتعبير "مشكلة اللاجئين".

وبشأن الحلول التي تبادر بها الأوساط الإسرائيلية بالإعلان عن نيتها الدخول في المفاوضات على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، فإنها تأتي من قبيل التعامل مع واقع

---

[32] خالد محمد صافي، "**مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين**"، أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، في ناهض زقوت "محرر"، مصدر سبق ذكره، ص ص127-128.

[33] سلمان رشيد سلمان: **إسرائيل والتسوية**،(بيروت: دار ابن خلدون، 1975)، ص28.

متشكل تفرضه الضرورة عبر تبني صيغ مؤقتة تساعدهم على معالجة الأزمة الديمغرافية على نحو ينسجم مع استراتيجية المشروع الصهيوني، وتقدم هذه الحلول على شكل مراحل معقولة ومواقف مرنة يسميها الاحتلال بالتنازلات المؤلمة، بهدف ابتزاز الفلسطينيين والضغط عليهم لإجبارهم على تقديم تنازلات، وإثبات تورطهم بالتطرف واعتبار مواقفهم إرهابية أو داعمة للإرهاب.

برز مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل أي على مساحة 20 بالمئة من الأراضي المحتلة عام 1967 وهي نسخة جديدة عن تقسيم فلسطين، ذلك أن مفهوم الحكم الذاتي ينطوي على وجود عرضي للشعب الفلسطيني في الإطار الإسرائيلي، وهذا الشعب لا يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون، إن الحكم الذاتي تعامل مع بشر وليس مع أرض، حيث الحقوق اليهودية تكون مطلقة بينما حقوق الفلسطينيين ليست أصلية، لأن وجودهم "عرضي زائل" يمكن إعطاؤهم بعض الصلاحيات لإدارة السكان وليس لغرض السيادة على الأرض، وهو أشبه بمحمية إسرائيلية تخدم المصالح الصهيونية، وهي صيغة تمكن إسرائيل من إعادة إحياء الخيار الأردني فيما بعد[34].

لم يكن هناك ما يشير بوضوح إلى دولة فلسطينية في المستقبل عند توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 الذي أفضى بداية إلى إقامة إدارة ذاتية فلسطينية – الحكم ذاتي في غزة ومدينة أريحا– تبعه انسحاب اسرائيلي من المدن في الضفة وغزة، بينما تم تأجيل كل القضايا الجوهرية في الصراع وهي الأكثر أهمية بما فيها حق العودة للاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، وعندما حصل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على الالتزام الفلسطيني بالسلام الشامل وعدم المطالبة بأراضي ما قبل 1967، ومن ثم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، فقد أسقطت الإدارة الأمريكية أي مطلب يدعو إسرائيل إلى الانسحاب التام أو شبه التام، وهكذا تغير الالتزام الذي تمسكت به الولايات المتحدة بشأن مفهوم "الأرض مقابل السلام"، وانقلب الوعد بتنفيذ القرار رأساً على عقب.

---

[34] محمد خالد الأزعر: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص27.

وهذا الفهم هو الذي أدى إلى انهيار مفاوضات كامب ديفيد في يوليو 2000 ، لينتهي الأمر بتحميل الفلسطينيين مسؤولية الفشل، من هنا جاءت عبارة "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام" التي أصبحت مسوغاً إسرائيلياً للخيار الأحادي الجانب، تم ترجمته عملياً في بناء جدار الفصل العنصري، وما سمي الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة في عام 2005، وبعد المتغيرات التي شهدها العالم في ظل الحرب الأمريكية على ما يسمى "الإرهاب"، أطلقت الولايات المتحدة خطة سلام جديدة باسم "خطة خارطة الطريق"، تبنى فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أرئيل شارون في اعتبار إسرائيل "دولة يهودية"، وقد اشترطت خارطة الطريق، بوصفها خطة تقوم على الأداء، تحقيق "حل الدولتين" بوجود قيادة فلسطينية قادرة على إنهاء ما يسمى "الإرهاب" والحسم ضده، ولن يتم البحث في موضوع "الدولة الفلسطينية "إلا في المرحلة الثانية وبعد التأكد من أداء السلطة في تلبية الشروط المطلوبة منها[35].

إن الدعوة إلى قيام "دولة فلسطينية" كما جرى طرحها بعد فشل المحادثات في كامب ديفيد2000 , هي عبارة عن الطرح البديل لمسائل الحل النهائي التي ترفض إسرائيل الموافقة عليها؛ ذلك أن الموافقة على قضايا الحل النهائي يفترض أن تؤدي تلقائيا إلى دولة ذات سيادة تأتي على نحوٍ ما في السياق الفلسطيني. أما الصيغة المؤقتة فهي صيغة خالية من السيادة ولا تلبي الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية، وهي صيغة تندرج في السياق الإسرائيلي، وهذا يعني اختزال القضية الفلسطينية برمتها إلى مشروع " دولة مؤقتة " .

إن الحديث عن "حل الدولتين" يقدم خدمة جليلة من أجل تسويق مفهوم "الدولة اليهودية" وفرضها على الواقع، وتبقى الحقوق الفلسطينية قيد النقاش إلى حين أن تنضج أوضاع السلطة الفلسطينية على نحو يلبي المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، ولهذا الغرض، رغم الحديث المستمر عن عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض في عملية التسوية، جاءت الدعوة للمشاركة في مؤتمر أنابوليس عام 2007 الذي يقول بضرورة "حل الدولتين" بهدف إقامة "الدولة

---

[35] رؤوف أبوعابد،"**أثر المتغيرات الدولية على التسوية السلمية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي 1991-2002**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص174.

اليهودية " وحماية أطراف التسوية في المنطقة والعمل على محاصرة الرافضين للتسوية في محاولة للالتفاف على مشروع حق العودة.

كانت أهم المواقف **لقادة إسرائيل** تجاه حل الدولتين، هو الخطاب التاريخي لايهود أولمرت عام 2008، عندما أعلن أن حلم اليمين ببناء إسرائيل الكبرى لليهود قد انتهى، محذراً من أن الاستمرار في سياسة التقاعس للقيام بالسلام الحقيقي مع الفلسطينيين على أساس دولتين لشعبين سيفضي إلى البديل وهو دولة واحدة لشعبين؛ وكانت هناك دعوات تطالب بتسريع حل الدولتين عبر إقامة دولة فلسطينية تستوعب جميع اللاجئين الفلسطينيين كحل وحيد عبر مفاوضات لا تفضي إلى حلول مرحلية بل لإنهاء الصراع، هذه التطور جاء على لسان الوزيرة الإسرائيلية تسيبي ليفني، المكلفة بملف المفاوضات في مؤتمر الدبلوماسيين، في مدينة "هرتسليا": مثلما أصبحت إسرائيل بعد إقامتها وطنا قومياً لليهود من كافة أنحاء العالم، فإن الدولة الفلسطينية ستستوعب اللاجئين، وأكدت ليفني أن للفلسطينيين حق بإقامة دولة، موضحة أن هناك أقلية تتحدث ضد مبدأ دولتين لشعبين، مطالبة هذه الأقلية أن تطرح البديل[36].

وفي الوقت الذي تتواصل فيه مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال جلسة لتقييم المفاوضات إنه "إذا تم حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين داخل حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة وتوافق الجميع على مسألة التعويضات، فإن أغلبية الأمور الأخرى يمكن الاتفاق عليها خلال أيام"[37]. بينما قال وزير الاقتصاد الاسرائيلي ورئيس حزب البيت اليهودي أن قيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن سوف يغرق إسرائيل بملايين اللاجئين الفلسطينيين فضلاً عن اتساع العزلة الدولية، وأوضح أن حل الدولتين الذي التزم به نتنياهو في خطاب بار إيلان غير قابل للتطبيق[38].

أما **الأحزاب الإسرائيلية** فتباينت مواقفها تجاه حل الدولتين، سيما خلال برامجها الانتخابية، فحزب الليكود يغيب عن برامجه الانتخابية رؤيته حول إقامة دولة فلسطينية، لأسباب عقائدية

---

[36] "ليفني: الدولة الفلسطينية ستستوعب في الضفة جميع اللاجئين"، **صحيفة معاريف الإسرائيلية**، 2013/10/24.

[37] "نتنياهو: إذا حُلت قضية اللاجئين فستُحل الأمور الأخرى خلال أيام"، **الجريدة الكويتية**، 2013/8/1.

[38] "أرئيل يرفض قيام دولة فلسطينية على حدود 67"، **الحياة الجديدة الفلسطينية**، 2013/6/23.

تقليدية، لضمان تأييده من قبل الرأي العام الإسرائيلي، رغم أن عدداً من قادة الليكود طرحوا في الماضي على استحياء موقفهم من الدولة الفلسطينية، أما حزب "إسرائيل بيتنا" لا يوافق أن يكون الفلسطينيين تحت مسمى دولة بل سلطة تكون تحت إشراف أمني إسرائيلي، وفصل كلي بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل على أن يتم نقل المناطق العربية مثل أم الفحم والمثلث إلى أراضي السلطة الفلسطينية. من جهته يؤمن حزب العمل بأن الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية خشية من مخاطر الدولة ثنائية القومية بدون أكثرية يهودية. في حين أن حركة شاس لا يؤمن أغلب جمهورها بدولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وبشأن مواقف **الرأي العام الإسرائيلي** حول خيار حل الدولتين، أظهر استطلاع للرأي في إسرائيل في أبريل الماضي دعم 61% من اليهود في إسرائيل لحل الدولتين لشعبين بارتفاع ملحوظ عن الاستطلاعات السابقة، وأرجع "مؤشر اليهودية والديمقراطية" الذي نشر نتائج هذا الاستطلاع تحت اشراف رافي سميت، هذا الارتفاع في نسبة دعم اليهود لحل الدولتين بسبب الارتفاع في جمهور الأحزاب "البيت اليهودي، يهودات هتوارة ، حركة شاس" وأظهر الاستطلاع دعم 57% من اليهود لخطوات إسرائيلية أحادية الجانب لتحديد حدود إسرائيل على أساس جدار الضم والتوسع، لضمان دولة إسرائيل الديمقراطية لمرحلة زمنية قادمة طويلة، في حين أظهر 23% من اليهود دعمهم لدولة ثنائية القومية دون حقوق مدنية كاملة للفلسطينيين[39]. إن النسبة التي تؤيد حل الدولة الواحدة في المجتمع الإسرائيلي تمثل الفئات المهمشة وتعاني من سياسة عنصرية من قبل النظام الإسرائيلي.

2- الرؤية الفلسطينية لحل الدولتين

ترسخت فكرة "حل الدولتين" في قرار التقسيم 181 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1947 الذي رفضه بشدة الفلسطينيون والعرب، ففيما أعلنت الهيئة العربية العليا في فلسطين يوم حداد، أصدر مجلس الجامعة العربية بياناً استنكر التقسيم وأكد العزم على مقاومته وجاء فيه: "إن حكومات الدول العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكنهم من الدفاع عن أنفسهم وتحقيق استقلال فلسطين

[39] استطلاع : غالبية يهودية مع حل الدولتين لشعبين، وكالة معاً الإخبارية، 2013/4/14، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=585449

ووحدتها، وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات أن التقسيم باطل من أساسه وقرروا كذلك عملا بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حُملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة[40].

وعلى إثر الثورة الكبرى عام 1936 شكلت السلطات البريطانية لجنة رسمية لفحص الأوضاع على الأرض وتقديم توصيات بشأنها، إذ أوصت اللجنة عام 1937 بإقامة دولتين على أرض فلسطين الانتدابية على أن تكون دولة يهودية وأخرى عربية ومن ثم يتم ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، كما يتم تبادل سكاني بين الدولتين، بينما توضع الأماكن المقدسة في مدينتي القدس وبيت لحم تحت الانتداب البريطاني، إلا أن الفلسطينيون رفضوا تقرير اللجنة بصورة تلقائية وأعلنوا استعدادهم لمقاومته، كما طالبوا بإلغاء الانتداب لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها كما مصالح الأقلية اليهودية[41].

لا يمكن لدولة في الضفة وغزة والقدس الشرقية أن تحسم الصراع؛ نظراً لرفض إسرائيل حق العودة للاجئين الفلسطينيين من جهة، وصغر حجم أراضي الدولة على نحو لا يحتمل كثيراً من اللاجئين من جهة ثانية، فهناك حوالي خمسة ملايين نسمة في الضفة وغزة التي تعاني من كثافة سكانية تقدر بأكثر من مليون ونصف على مساحة 365 كليو متر مربع، ومن جهة ثالثة يستبعد إمكانية قيام دولة قابلة للحياة على جغرافية مجزأة ضعيفة تركتها إسرائيل للفلسطينيين مثل المعازل "البانتوستانات" في جنوب إفريقيا، ومن جهة رابعة ترحيل وطرد فلسطينيي الـــ48 الذي يقدر عددهم بمليون ونصف نسمة لتعزيز نقاء الدولة اليهودية [42].

تراجعت الولايات المتحدة عن فكرة تطبيق الخيار الأردني منذ بدء الانتفاضة الكبرى عام 1987؛ نتيجة عدم تحقيق إسرائيل لأي من شروط التوصل إلى اتفاق مع أطراف التسوية،

---

[40] الياس شوفاني: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1998)، ص510.

[41] المصدر السابق، ص470.

[42] شريف الموسى وآخرون: **فلسطين إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين**، تحرير جميل هلال، ترجمة أحمد البشاري،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010) ص282.

ومن جهة أخرى عدم قدرة العاهل الأردني الملك حسين على الدخول في المفاوضات نيابة عن الفلسطينيين في ظل الشرعية العربية والدولية التي كانت تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية، لقد أفشلت الانتفاضة الكبرى جميع الخيارات التي تنطوي على تغييب الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها خيار الحكم الذاتي الذي كان جزء من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، كما أدت الانتفاضة إلى تخلي الأردن عن طرح نفسه شريكا في أية مفاوضات يمكن أن تحصل، وكانت النتيجة أن تم اعتماد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مباشر في المفاوضات بعد أن أعلنت صراحة عن اعترافها الواضح بإسرائيل في نوفمبر 1988 وتخلت رسمياً عن مطالبتها بالأراضي المحتلة عام 1948، انطلاقاً من اعتقادها بأن القرار242 يتطلب الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 وأن الولايات المتحدة تساند مثل هذا الانسحاب، وأعلنت المنظمة أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون لها عاصمة في القدس[43].

إذن قبلت **منظمة التحرير الفلسطينية** بخيار حل الدولتين في نهاية الثمانينيات بفعل عوامل تراكمية منها خسارة موقع لبنان، والانتفاضة الكبرى وانهيار المعسكر الاشتراكي، وكان حتى ذلك الوقت حلاً قابلا للتحقيق، لكن آليات الوصول لهذا الهدف عبر قناة المفاوضات وتشكيل السلطة الوطنية أضاعت الهدف وجعلت من السلطة عبئاً على الفلسطينيين، كانت الآليات الحقيقية لتحقيق الهدف تتمثل في تجذير الانتفاضة الشعبية وتصعيدها إلى أن يقر الاحتلال برغبته في إنهاء احتلاله وعنصريته على غرار تجربة جنوب أفريقيا، وبعدها كان يمكن خوض المفاوضات والانتفاضة قائمة؛ لكن هذا لم يتم فالمفاوضات كسرت الانتفاضة وبدلاً من إسقاط الاحتلال تم إسقاط الوسيلة التي تؤدي الى إنهائه.

مضى نحو ربع قرن على قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في الجزائر بالإعلان عن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في حدود عام 1967 وعودة اللاجئين، وبعد نحو عقدين على مدريد واتفاق أوسلو وبعد انقضاء عشر سنوات على أول اعتماد دولي لمصطلح دولتين لشعبين، بدأت قيادات فلسطينية لا سيما التي شاركت في

---

[43] عبد الهادي النشاش: **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، (دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 1994)، ص172

المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، بالدعوة إلى إعادة التفكير في حل الدولة الواحدة للفلسطينيين والإسرائيليين بدلاً من حل الدولتين، فقد أرجع أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فشل خيار الدولتين إلى تزايد وتيرة سياسة الهدم والتوسع ومصادرة الأراضي التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية منذ انطلاق عملية السلام[44].

في حين قال د. سري نسيبة –مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية سابقاً– : إن حل الدولتين بات عقيماً، ودعا إلى حل ينهض على نوع من سيطرة متقاسمة ومشتركة، أو فيدرالية دولتين، مذكراً أن هذه الفـــــــكرة ليست بالجديدة، فقد نوقشت عام 1948 في الأمم المتحدة عبر مقترحَيْن تناولا مصير فلسطين: الأول سعى في التقسيم، وهو الأكثري، والثاني تقدمت به ثلاث دول هي الهند ويوغسلافيا وإيران.[45]. وبالإضافة إلى علم الأطراف التي تتفاوض بشأن حل الدولتين باستحالة تطبيقه، فإن عدد كبير من الفلسطينيين يجمع اليوم على أن هذا الحل قد استنفد وأن الوقائع على العرض تلغيه.

أما مواقف الفصائل الفلسطينية، ربما فقدت الأمل في حل الدولتين؛ نتيجة التوسع الاستيطاني والانحياز الأمريكي لإسرائيل، فاختيار الفلسطينيين لحركة حماس في يناير عام 2006 يعتبره البعض حكما فعلياً بانتهاء صلاحية ذلك الحل؛ لأن الحركة ترفض إلى حد كبير هذا الخيار، وتفضل عنه خيار الدولة ثنائية القومية على اعتبار أن أرض فلسطين هي وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنه، ومن هنا يصبح خيار الدولة الواحدة أكثر توافقا مع منطق الحركة، إذ جاء في المادة الحادية عشرة من ميثاق حماس: "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، هذا حكمها في الشريعة الإسلامية"، "وجاء في المادة الثالثة عشرة، "فالتفريط في أي جزء من فلسطين، هو تفريط في جزء من الدين"، وفى هذا الإطار فإن الدولة الواحدة تعنى سيادة الإسلام على كل الأرض الفلسطينية، كما جاء في المادة الحادية والثلاثين: "في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث،

---

[44] "قريع يدعو إلى طرح حل الدولة الواحدة ورميه على إسرائيل"، **صحيفة الرياض السعودية**، 2012/3/18.

[45] "سري نسيبة، "حل الدولتين عقيم والدولة الواحدة مستحيلة... وتبقى الفيدرالية المدنية"، **صحيفة الحياة السعودية**، 2012/4/18.

الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام. وعلى أتباع الديانات الأخرى الكف عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة"[46].

كما أن سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007 بكل ما ترتب عليه من وجود حكومتين قد أنهى هو الآخر، -على الأقل في ظل بقاء الأوضاع على ما هي عليه- إمكانية تحقيق حل الدولتين.

بينما هناك قيادات في حركة فتح لها ثقل جماهيري داخل الساحة الفلسطينية مثل مروان البرغوثي ترفض قبول مبدأ تبادل الأراضي في أي تسوية سلمية مع إسرائيل، وإنما دولة في حدود عام 1967 دون أي تفريط أو تنازل مع ضمان حق العودة للاجئين وحسبما كفلته القرارات الدولية وبخاصة قرار 194[47]، فيما تعتبر الجبهة الشعبية قرارات مجلس الأمن 242 و338 من قرارات الشرعية الدولية، وأصبحت الجبهة تؤمن بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، في حين تمثل موقف الجبهة الديمقراطية بتأييدها لدولة فلسطينية مستقلة شرط أن تفكك المستوطنات وتكون دولة في حدود 67 وتستند الى قرارات الشرعية الدولية وعلى الأخص قرار 194 الخاص بعودة اللاجئين.

وبشأن الرأي العام الفلسطيني كشفت استطلاعات للرأي العام أن نحو 61% من الفلسطينيين يرفضون مبدأ الدولتين لشعبين كحل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، مقابل 34% أيدوه، وأشارت صحيفة "جيروزاليم بوست" التي نشرت نتائج الاستطلاع، إلى أن 66% من المشاركين رأوا أن الهدف الحقيقي للفلسطينيين يجب أن يكون البدء بحل الدولتين ثم التحرك صوب إقامة دولة فلسطينية واحدة[48].

---

[46] تيسير عزام، " **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، ص ص126-129.

[47] "بيان صادر عن الأسير مروان البرغوثي في ذكرى النكبة"، **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2013/5/14.

[48] الاستطلاع نفذه مركز ستانلي جرينبيرج بمشاركة المركز الفلسطيني للرأي العام في بيت ساحور بإشراف منظمة "المشروع الاسرائيلي"، وهى منظمة دولية غير ربحية تقدم معلومات للصحفيين والزعماء عن الوضع في الشرق الاوسط، **صحيفة اليوم السعودية**، 2011/7/15، **وصحيفة الشرق القطرية**، 2011/7/16.

كما أشار استطلاع آخر للرأي العام إلى أنه عند سؤال الجمهور عن رأيه في مدى صلاحية حل الدولتين قالت أغلبية واضحة: إن التوسع الاستيطاني قد جعل هذا الحل غير عملي، ولكن عند السؤال عن رأي الجمهور في التخلي عن هذا الحل وتبني حل الدولة الواحدة، فإن غالبية واضحة عارضت ذلك، وأبرز المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية النتائج الرئيسية للاستطلاع الذي أجراه في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في الفترة ما بين 15-17 آذار 2012 أن 58% يعتقدون أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني، يرى 37% أن هذا الحل لا يزال ممكناً؛ لأنه يمكن تفكيك أو إخلاء المستوطنات عند التوصل لاتفاق، و29% يريدون التخلي عن حل الدولتين لصالح حل الدولة الواحدة[49].

وعلى الرغم من بعض الاختلافات في نتائج الاستطلاعين في تأييد الدولة الواحدة، فإن النتيجة الأهم التي خلص لها الاستطلاعان هي تقارب نسب من يعارضون حل الدولتين، وإن كان لا يمكن استخدامها للدلالة على عدم تفضيل الفلسطينيين لإقامة الدولة الفلسطينية، بقدر ما تشير إلى تسرب الأمل في إمكانية إقامة تلك الدولة.

3- إمكانية تطبيق حق العودة في حل الدولتين

توجد ثلاث حلقات مرتبطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، الأولى: الطابع اليهودي لإسرائيل، والثانية: حق العودة للاجئين، والحل الدائم لقضيتهم المتمركزة أصلاً بالعودة إلى ديارهم الموجودة عام 1948، وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والثالث: حول مصير فلسطينيي الـــــ48، في هذا السياق يبرر التيار الفلسطيني دعمه لخيار حل الدولتين بأنه حل مؤقت من خلال تحرير أي جزء من التراب الوطني الفلسطيني، وحل واقعي قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط، وصولاً إلى حل الدولة الديمقراطية الواحدة، ويعتبر هذا التيار الذي تمثله قيادة منظمة التحرير خلال فترة السبعينيات والثمانينيات أن هذا الخيار يضع موطأ قدم لها في الداخل الفلسطيني بعد صراعات دامية مع

[49] "استطلاع: غالبية ترى أن حل الدولتين غير عملي وتعارض حل الدولة الواحدة"، **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2012/4/3.

دول الجوار كالأردن ولبنان، كما رأى هذا التيار أن التغيرات الدولية والإقليمية فرضت بشكل أو بآخر إمكانية هذا الخيار.

وينطلق مؤيدو حل الدولتين من أهمية تحرير الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من الاحتلال الإسرائيلي الذي واصل عدوانه وهمجيته وممارساته بالقتل والأسر والتدمير بالإضافة إلى تهويد الأرض بالاستيطان وطمس المعالم العربية والإسلامية خاصة في مدينة القدس، وعزز هذا التيار من مواقفه بالإنجازات التي حققتها الانتفاضة الكبرى عام 1987، وما تبعها من الاعلان الأردني بفك الارتباط عن الضفة، وصولاً إلى إعلان الاستقلال لتأكيد خيار حل الدولتين.

إن حصول فلسطين على دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة العام الماضي اعتبرها مؤيدو حل الدولتين خطوة عملية مهمة، وانتصار للجهود الدبلوماسية التي بذلتها القيادة الفلسطينية بهدف تكوين جبهة دولية عريضة للضغط على إسرائيل لتنفيذ استحقاقات عملية السلام والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، سيما قضايا الوضع النهائي القدس، اللاجئين، الحدود، وبالتالي فإن دولة فلسطين من خلال وضعها الدولي الجديد، يمكن أن تكون عضواً في العديد من المؤسسات الإنسانية والقانونية، وهذا سينعكس إيجاباً على تحريك ملف اللاجئين في المحافل الدولية. ووفقاً لهذا الرأي فإن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم من خلال حل الدولتين ستكون خطوة ضمن سلسلة خطوات وليس حلاً نهائياً لحق العودة.

من ناحية نظرية كانت هناك جملة من الانتقادات لخيار حل الدولتين خاصة طريقة تداوله في إطار اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى أنه ليس محل اجماع وطني، وبالتالي لا يستوعب تأييد قاعدة عريضة من الجماهير الفلسطينية ولا يشكل أرضية اتفاق للقوى السياسية والاجتماعية، كما أنه لم يقدم إجابات شافية ومحددة حول مصير فلسطينيي الـــ48.

ومن ناحية عملية وواقعية فإن حل الدولتين لا يضمن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين خاصة أن المطروح حالياً يدور حول الدولة قبل الحل النهائي لقضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والأمن والمياه، ناهيك عن أن المساعي الأمريكية –الإسرائيلية تتجه نحو جعل الدولة المقترحة بديلاً عن الوضع النهائي، لا حلاً ضمن إطار تسوية شاملة

للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بصفته أحد مخرجاته التفاوضية، وفي حال قامت دولة فلسطينية من دون الاعتراف بحق العودة، فإن اللاجئين سيعتبرون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانوا يعيشون في الخارج، بحيث تتحول قضية اللاجئين إلى قضية مهاجرين أو رعايا أجانب يتبعون للكيان الوليد.

وسيبقى اللاجئون عملياً بالدول المضيفة مع امتلاكهم جوازات سفر فلسطينية لكن تبقى عودتهم نظرية إلى أرضهم ووطنهم إن رغبوا بذلك، وبافتراض قيام دولة في غزة وعلى نصف الضفة، حسب اقتراح بعض القادة الإسرائيليين، فإن القضايا المتصلة بالاحتلال ستختفي من خلال تغيير المصطلحات، بالتالي هذه الأمور الخطيرة ستفرض حقائق جديدة في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، حيث تستبدل عبارة صراع بين دولتين بعبارة الاحتلال، وتحل عبارة المهاجرين محل اللاجئين، فيما تبقى المستوطنات في الضفة المخصصة للدولة الفلسطينية، تمهيداً لخلق وضع يتمثل في دولة إسرائيلية موسعة تضم مناطق كبيرة متصلة من أراضي الضفة، مقابل جزر معزولة مفتتة غير متصلة جغرافياً يوزع فيها الفلسطينيون تحت مسمى دولة.

ومع أن أراضي الضفة وغزة لا يمكنها استيعاب عدد اللاجئين الفلسطينيين، فإن مجرد طرح عودتهم إلى الدولة الموعودة يشكل انتقاصاً من حقهم وتجاوزاً له، عموماً فإن إيراد بعض القادة الإسرائيليين لمفهوم الدولة الفلسطينية لا يعبر عن تغير في المواقف، وإنما لأنها النتيجة المتحصلة من عدم إمكانية طرد الفلسطينيين في عملية تهجير جديدة أو ضمهم إلى الكيان الإسرائيلي، لذا فإن الدولة تبقى بالنسبة إلى الكيان المحتل هي المخرج لحل الإشكاليات المتعلقة بالفلسطينيين، شرط عدم تجاوز مساحتها أو مفهومها إطار حكم ذاتي، تنحصر حدود صلاحياته بالاهتمام بالأوضاع المدنية والحياتية للسكان، فيما تتحكم سلطات الاحتلال بشؤونه الأمنية والسيادية، مقابل دولة فلسطينية منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح.

وتفريعاً لما سبق فإن الخطر الجلي في هذا السياق قد يقود حل الدولتين إلى منطق المقايضة، بمعنى مقايضة حقوق فلسطينية بأخرى، ويوحي المناخ العام إلى أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مرهونة بالتنازل عن حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، والجدير ذكره أن هذا المناخ أنتج مبادرات مشتركة

كوثيقة الهدف "سري نسيبة– عامي أيالون"، ومن ثم وثيقة جنيف في هذا الاتجاه، إجمالاً إذا كان الموقف الرسمي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى اللحظة الأخيرة من مفاوضات الحل النهائي يقوم على أساس تقديم طرح مسند إلى القانون الدولي وقرار الجمعية العامة رقم 194 لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، على الأرض فإن حل الدولتين يواجه خطراً أكيداً من ممارسات إسرائيل نفسها، التي تحاول تحويله إلى طرح غير ممكن، بهذا المعنى، فإن واقعية المشروع، وهو أحد مواطن قوته قد أخذت تنحصر وتتحول إلى أمر في منتهى الصعوبة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، على الأخص مع إبراز إسرائيل لخيار دولة المعازل.

ثالثاً: حق العودة في ضوء حل الدولة الواحدة

إن العودة إلى طرح موضوع الدولة الواحدة على اختلاف مضامينها ومسمياتها سواء كانت ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية تقوم على المواطنة الفردية ليست بالفكرة الجديدة؛ إذ طرحتها بريطانيا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لحل القضية الفلسطينية، حيث دعت حكومتها في فبراير1939 إلى عقد مؤتمر يشارك فيه ممثلون فلسطينيون ويهود، وممثلون عن حكومات العراق والسعودية ومصر وشرق الأردن، لبحث حل للقضية الفلسطينية، ورغم فشل المؤتمر أصدرت الحكومة البريطانية "الكتاب الأبيض الرابع"، وجوهره: إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كل فلسطين الانتدابية، ويتمثل في حكومتها جميع سكانها من عرب ويهود على قاعدة التمثيل النسبي، وترتبط بمعاهدة مع دولة بريطانيا لمدة عشرة أعوام، ولما كانت الحكومة البريطانية تستمد شرعية حكمها لفلسطين من عصبة الأمم، فقد قررت عرض ذلك على اجتماع العصبة المقرر في شهر سبتمبر للمصادقة عليه، لكنه لم ير النور نتيجة وقوع الحرب العالمية الثانية[50].

[50] عبد الوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص ص301–302.

ومع ذلك عادت فكرة حل الدولة الواحدة بقوة وبصورة منهجية وبشكل جدي من قبل يساريين عرب ويهود؛ نتيجة مجموعة من المتغيرات التي منها موازين القوى، وحال العملية السلمية، وسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها اليمين الإسرائيلي، وعلى الأخص التوسع في الاستيطان وبناء الجدار العازل، هذه المتغيرات فرضت على العديد من الكتاب والصحفيين والأكاديميين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين إلى اعتبار فكرة إقامة دولة فلسطينية في حدود عام سبعة وستين، مستحيلة التحقق في المدى القريب، ولا تمثل حلاً جذرياً وعملياً للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، والدعوة إلى دولة واحدة ثنائية القومية على كل أرض فلسطين التاريخية على غرار تجربة جنوب أفريقيا[51]، أو دولة ديمقراطية موحدة يتعايش فيها العرب واليهود من دون اضطهاد أو تمييز عنصري، وبالتالي يضمن خيار حل الدولة الواحدة إنهاء أو تسوية للصراع عبر إيجاد نظام سياسي واحد يجمع الشعبين الفلسطيني – الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية.

إذن هناك أشكال متعددة تطرح الصورة التي سيكون عليها حل الدولة الواحدة، وطبيعة الشكل مهمة بالنسبة لهذا الحل؛ لأنه يطرح تصوراً حول مفهوم المواطنة في الدولة الواحدة والأسس التي سيقوم عليها، وكذلك علاقة النظام السياسي بالأفراد فهل ستقوم العلاقة على أسس المواطنة الفردية، أم سيجري التعامل مع أقليتين قوميتين تشتركان في نظام سياسي واحد، ولكل منهما خصوصيته الذاتية، وعند النظر إلى ما طرح من مشاريع، سنجد أن هناك ثلاثة مشاريع طرحت في إطار حل الدولة الواحدة:

– الأول: هو الذي نادى بالدولة ثنائية القومية.

– الثاني: هو الذي طرح فكرة دولة لكل المواطنين "ديمقراطية".

– الثالث: هو القائم على فكرة الدمج حتى في الاسم وهو ما أطلق عليه "إسراطين" التي دعا إليها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

---

[51] أشرف المبيض، "**المقاومة في فلسطين في ضوء تجربة جنوب أفريقيا 1987–2012**"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص244.

إن الخوض في تفاصيل كل شكل من أشكال الدولة الواحدة يحتاج إلى حيز أكبر ودراسة أخرى مستقلة، فهذا المكان لا يتسع لسرد هذا التفاصيل، لذا سنأخذ الرؤية الإسرائيلية والفلسطينية تجاه حل الدولة الواحدة بشكل عام على اختلاف مضامينها ومسمياتها سواء كانت ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية تقوم على المواطنة الفردية.

1- الرؤية الإسرائيلية لحل الدولة الواحدة

يعود رفض الحركة الصهيونية لدولة ثنائية القومية لرغبتها في إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان في العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها، بمعنى أن اليهود لهم وحدهم الحق في العودة لإسرائيل، في حين لا حق للاجئين الفلسطينيين في العودة، لأن من شأن ذلك أن يهدد غلبة اليهود الديمغرافية، ففي حين تعتبر التيارات المعتدلة في إسرائيل، وأماكن أخرى من العالم أن الدولة مزدوجة القومية هي النتيجة الحتمية في ظل استمرار الوضع القائم، نتيجة اتجاهات ديمغرافية، في ضوء معدل الولادة المرتفع لدى السكان العرب ستحول تقسيم اليهود إلى أقلية، إلى جانب النفوذ السياسي الكبير للمستوطنين يخلق وضعاً يصبح فيه التقسيم غير ممكن، وهذه مؤشرات ستحول إسرائيل فعلياً إلى دولة ثنائية القومية.

لذا أولت إسرائيل بعد تأسيسها أهمية قصوى للتطور الديموغرافي للفلسطينيين سواء كانوا مواطنين لديها أم لا، وركزت خطط الإسكان الاسرائيلية على تطوير مؤشر الديموغرافيا عموماً ومحلياً عن طريق توطين اليهود في المناطق العربية، فكان مشروع الخليل الخطوة الأولى في هذا الصدد، بهدف فرض السيطرة على الأراضي من خلال نشر المستوطنات اليهودية والمجتمعات المحلية على مساحات كبيرة من الأراضي من أجل خلق أغلبية يهودية في الخليل، تلاه مشروع آخر هو مشروع صحراء النقب[52].

وفي سبيل تحطيم فكرة دولة واحدة ثنائية القومية، واجه ارئيل شارون مشكلة أساسية فشلت إسرائيل في حلها منذ احتلالها الضفة وغزة عام 1967، وهي مشكلة ناجمة عن التناقض بين إزالة الطابع الصهيوني للتوسع، والحاجة للحفاظ على طابع يهودية إسرائيل، بمعنى أن ضم

---

[52] أسعد غانم: **إسرائيل والخطر الديموغرافي**، في جميل هلال، فلسطين إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص85

الأراضي الفلسطينية المحتلة يلغي عملياً الطابع اليهودي لإسرائيل، ويجعلها دولة واحدة ثنائية القومية ذات الغالبية العربية مع تزايد السكان الفلسطينيين، ومن جهة أخرى يتناقض الانسحاب مع عقيدة شارون الأساسية بشأن أرض إسرائيل الكبرى؛ ونتيجة لهذه المشكلة الديمغرافية سعى شارون لإقامة نظام للفصل من جانب واحد في الوقت الذي يرفض فيه الانسحاب إلى حدود عام 1967، فكان الانسحاب من غزة عام 2005 و42% من الضفة في مقابل ضم باقي الأراضي وانشاء مستوطنات عليها[53].

رغم توقيع إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات أوسلو، وإظهار استطلاعات الرأي أن أغلبية الإسرائيليين تؤيد حل الدولتين، إلا أن "اليمين العقائدي" في إسرائيل عاد في الآونة الأخيرة، إلى طرح حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، الذي عبر عنه أوري إليتسور أحد الأشخاص البارزين في معسكر اليمين الاستيطاني، وهو الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات، وكان إليتسور قدم في محاضرة عام 2009، قال فيها "إن الحل الأسوأ هو على ما يبدو، الحل الصحيح: دولة ثنائية القومية، على أساس ضم كامل للضفة الغربية، وجعل الفلسطينيين مواطنين كاملين"[54].

يلاحظ أن هناك تخبطاً في تصريحات القادة الإسرائيليين بشأن الدولة الواحدة، حيث أحدثت تصريحات إبراهام بورج رئيس الكنيست الأسبق، في نهاية شهر يونيو 2008 ضجة كبيرة حول موقف إسرائيل من فكرة حل الدولتين؛ إذ أشار في تلك التصريحات إلى أن حل الدولتين تسوية مؤقتة، وأنه من الطبيعي أن تصبح الدولتان في المستقبل دولة واحدة، يعيش فيها الشعبان بخير وسلام[55].أما موشي أرينز وزير الجيش الاسرائيلي الأسبق، فقد طالب بضم الضفة الغربية لدولة الاحتلال "إسرائيل"، ومنح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، ومساواتهم بالحقوق والواجبات، بمواطني دولة إسرائيل، وإزالة جدار الفصل العنصري، وبغيرها من الأمور الأخرى المترتبة على ذلك، فهو اقتراح وإن استثنى باقي الفلسطينيين في غزة والشتات والـــ48 إلا أنه قريب من تفاصيل حل الدولة الواحدة.

---

[53] المصدر السابق، ص89.

[54] "اليمين الإسرائيلي وإحياء حل الدولة الواحدة"، **صحيفة فلسطين**، 2013/6/3.

[55] صبحي عسلية، "**هل مات حل خيار الدولتين إكلينيكياً؟!**" مختارات إسرائيلية، العدد 164، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008/8/1.

في حين رأى قادة إسرائيليون آخرون أن حل الدولة الواحدة الذي بدأ يلوح به الفلسطينيون كارثة على إسرائيل، فمثلاً رفض الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس هذا الخيار ووصفه بأنه الخطر الأكبر الذي يحدق بدولة إسرائيل، وحذر اليمين المتطرف بأن وحش الاستيطان هو الأخطر على مستقبل الدولة؛ لأن الخيار الآخر –الدولة الواحدة– هو ورقة النهاية لدولة إسرائيل, وبأن عدد الفلسطينيين اقترب من عدد سكان إسرائيل، وفي أقل من 20 عاماً سيصبح عدد الفلسطينيين ثلثي عدد السكان، من هنا يستطيعون أن يفعلوا كل شيء من تغيير اسم الدولة وتغيير علمها وتوجهها ويعود التاريخ إلى ما قبل 48، ويصبح في دولة الفلسطينيين أقلية يهودية، وهذه الرؤية تحدث عنها من قبل خبراء يهود في علم السكان ومن أجلها فقط فكر شارون رئيس وزراء إسرائيل السابق في بناء الجدار العازل، وحذر منها حزب العمل، وقالت زعيمة كاديما تسيبي ليفني: "إن إصرار ائتلاف الليكود على مواصلة الاستيطان والرضوخ لليهود المتطرفين هو بداية النهاية لدولة إسرائيل"[56] .

وحتى وقت قريب وخلال جولات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لإحياء العلمية التفاوضية أصيب يوسي بيلين أحد أبرز الشخصيات السياسية الإسرائيلية في قيادة معسكر السلام بخيبة أمل نتيجة ما أسماه طرح الاقتراح القديم – الجديد لدولة واحدة، من قبل شخصيات في اليمين وفي اليسار الاسرائيلي على حد سواء، ومن شخصيات من التيار المركزي في القيادة الفلسطينية، وذلك بمنح الجنسية والحقوق الكاملة للفلسطينيين كحل أكثر عملية، مستندين في آرائهم على ما نشره معهد بحوث د. خليل الشقاقي من استطلاع في أوساط الفلسطينيين يظهر أن 30 في المائة بين المستطلعين أجابوا بالإيجاب على سؤال إذا كانوا مستعدين لحل الدولة الواحدة، التي تعني، من ناحيتهم، أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين[57].

حتى على المستوى الأمني حذر رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الرئيس السابق لهيئة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يدلين من أن تشن السلطة الفلسطينية حرباً ديبلوماسية

---

[56] خالد الأصمعي، "أبومازن يلوح بحل الدولة الواحدة التي تضم الفلسطينيين مع الإسرائيليين"، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2010/7/31.

[57] يوسي بيلين، الدولة الواحدة: حل اليأس، **صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية** 201/6/26

ضد إسرائيل في حال فشل المسار التفاوضي، مضيفا أنه ينبغي على إسرائيل إعداد خطة بديلة عن المفاوضات تفادياً لانسياقها نحو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية الذي يمثل هدفاً للفلسطينيين على المدى البعيد، في حال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة رغم استبعاد وقوعها حالياً[58].

مؤخراً أصبح الجدال بين مؤيدي الدولة الواحدة ومؤيدي الدولتين فرع الرياضة المحبب لدى النخبة السياسية والثقافية الإسرائيلية فقد أثار نشر البروفيسور ايان لوستينغ، يهودي أمريكي وصهيوني سابق مقالاً في "نيويورك تايمز" موجة جديدة من ردود الفعل والفعل المضاد عندما قال بأن حل الدولة الواحدة بقي الوحيد ذو القابلية للتنفيذ[59].

2- الرؤية الفلسطينية لحل الدولة الواحدة

رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي طرح بريطانيا خيار الدولة ثنائية القومية، لأنه كان يهدف إلى انتزاع موافقة دولية على صيغة ملموسة لتنفيذ "وعد بلفور" القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو ما يفسر مناهضة الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة لحل الدولة ثنائية القومية وبعده قرار التقسيم، باعتبارهما شطباً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عبر بناء دولته المستقلة الحرة والسيادة على كامل ترابه الوطني، لكن فقدان قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك رؤية تربط بدقة بين مخاطر المشروع الصهيوني والمشروع الاستعماري الغربي، قادها إلى كثير من الارتجال في إدارة الصراع[60].

طرحت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969 خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعلى أنقاض الكيان الصهيوني، واعتمدته في ميثاقها الوطني، كثابت وطني أجمعت عليه فصائل المنظمة، وهو ما عكس وعياً سياسياً استراتيجياً بمخاطر الحل على أساس دولتين لشعبين أو دولة واحدة ثنائية القومية، وهي المخاطر التي ترجمتها الدولة العبرية عبر تمددها على كامل أرض فلسطين وتهجيرها ثلثي شعبها وتحويله إلى لاجئين.

---

[58] "قادة أمنيون إسرائيليون يستبعدون انتفاضة فلسطينية ثالثة"، **صحيفة المستقبل اللبنانية**، 2013/11/10.

[59] نوعم شيزاف، "الدولة الواحدة باتت هنا"، **صحيفة القدس العربي**، 2013/10/24.

[60] عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص297.

لم يعد التحرير الكامل وارداً كأحد أهم هذه الأهداف والثوابت كما نص عليه الميثاق الوطني، وهو ما اعتبره البعض تراجعا عن روح الميثاق، والبعض الآخر اعتبره نقطة البداية لمسيرة الاعتدال والتطور، فمع توالي انعقاد دورات المجلس الوطني بدءاً من دورتيه السابعة والثامنة عام 1970- 1971 كان الهدف إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيه جميع المواطنين، عرب ويهود في مجتمع واحد، ثم ما لبث أن عقدت دورة المجلس الثانية عشرة في يونيو 1974 حتى تم إقرار البرنامج السياسي المرحلي لـــمنظمة التحرير الذي تضمن عشر نقاط، كان الهدف منه تأهيل المنظمة لتصبح طرفاً فاعلاً في أي تسوية سياسية مستقبلية[61].

وفي ظل التطورات على صعيد البرنامج الوطني والتغيير في الثوابت الفلسطينية بدأت قيادة منظمة التحرير وبتأييد ضمني من مجلسها الوطني- أعلى سلطة تشريعية في المنظمة- في دورته الثالثة عشرة عام 1977 إجراء اتصالات فلسطينية- إسرائيلية على أساس الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها مقابل دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ترافق ذلك مع نجاح المنظمة في تحقيق العديد من الإنجازات السياسية على الساحة الدولية رغم اهتزاز مواقفها في لبنان نتيجة الحرب الأهلية هناك، ومن هذه الإنجازات التي حققتها المنظمة على الصعيد الدولي القرار 3379 الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية[62].

إذن هذا الثابت الوطني – الدولة الواحدة- لم يصمد، نتيجة تعرضه لعملية تآكل متدرجة، بدءاً بطرح إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب العدو عنه 1974 مروراً بالاعتراف بالقرار 242 في العام 1988 بهدف إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، تعريجاً على إبرام اتفاق أوسلو والموافقة على إقامة سلطة حكم ذاتي محدود بأمل تطويرها عبر قناة المفاوضات إلى دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة "إسرائيل، وصولاً إلى إلغاء البنود الأساسية للميثاق الوطني، ومنها بند إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني وعلى أنقاض الدولة العبرية.

في غضون ذلك ظلت إسرائيل تواصل سياسة التهويد والاستيطان على ما تبقى بيد الفلسطينيين من أراضي، ما يعني أن حدث النكبة التاريخي ما زال مستمراً، وأن خيار حل

---

[61] زهير المصري: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، (غزة: مكتبة اليازجي، 2008)، ص ص77-81

[62] المصدر السابق، ص ص93-94.

الدولتين أصبح واقعياً بلا أفق لدرجة أن يشدد أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون خلال خطابه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2012، على أن "حل الدولتين هو الخيار الوحيد المستدام، لكن الباب قد يغلق قريباً وبشكل دائم" [63].

قاد كل هذا، فضلاً عن مواصلة قيادة منظمة التحرير سياستها وإحجامها عن إجراء مراجعة سياسية – بالمعنى الاستراتيجي والشامل للكلمة – إلى إحياء أطروحة "الدولة الواحدة" كخيار لحل القضية الفلسطينية، وتكاثر الداعين إليها من شخصيات ومؤسسات سياسية ومدنية وحزبية وأكاديمية وثقافية وصحفية فلسطينية تشاطرها الرأي ذاته شخصيات وجهات سياسية صهيونية "يسارية" هامشية .

على سبيل المثال أوضح المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد أن اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج لم يفضيا إلى حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ودليلاً على نهاية حل الدولتين، وأن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً أحدهما بالآخر، على الرغم من إعلان كلاً منهما حاجته لدولته المنفصلة، والتحدي هو ايجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساويين في الأرض نفسها، وذهب مع هذا الرأي الباحثان أسعد غانم وسارة أوزاكي لازار، عبرا فيه عن تصورهما لحل بديل عن حل الدولتين، ورفضا فكرة دولتين منفصلتين، وقالا إن المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب، ويمارسا حكماً تاريخياً خاصاً بكل منهما على أن يشتركا في اقتسام السلطة والقيادة على كامل التراب الفلسطيني، من جهته دعا المفكر عزمي بشارة إلى دولة ثنائية القومية يشكل فيها الفلسطينيون بالضفة وغزة وفلسطينيي الـــــ48 كياناً سياسياً فلسطينياً واحداً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، يكون فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معا كياناً يهودياً عربياً ذا برلمانين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى[64].

إن إمكانية قيام دولة واحدة – سواء كانت دولة واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية علمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد– يحل كثيراً من القضايا: اللاجئون والقدس وجدار الفصل والحدود، والديمقراطية والتعايش والمساواة في الحقوق، وهي ليست بالفكرة والطرح الجديد في التاريخ النضالي الفلسطيني، فقد اعتمدت حركة فتح دولة واحدة في أواخر الستينيات لفترة قصيرة، ومن الممكن في الوقت الراهن أن تعزز حركة فتح كحركة علمانية فكرة الدولة الواحدة دون تناقضات أيديولوجية كثيرة، في حين أن حركة حماس قد يتصور البعض أنها

---

[63] "إسرائيل وفلسطين: هل لا يزال حل الدولتين ممكنا؟ **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2012/10/8.

[64] هشام منور، "اليمين الإسرائيلي وإحياء حل الدولة الواحدة"، **صحيفة فلسطين**، 2013/6/3.

كحركة إسلامية من الصعب أن تقبل بهذه الدولة، لكن منذ فوزها بالانتخابات عام 2006 اعترفت بالحالة الخاصة لفلسطين، ومن الممكن في إطار الانفتاح الإسلامي أن تستكمل الاعتراف على نطاق واسع بمفاهيم أهل الكتاب ورؤية أن العرب واليهود هم نسل إبراهيم للموافقة على قيام دولة على أساس المواطنة المدنية[65].

أصبح يُنظّر لحل الدولة الواحدة، حتى من قبل أحد أبرز أقطاب العملية السلمية أحمد قريع كما ذكرنا سابقاً عندما أكد أهمية حل الدولة الواحدة وإبقائه خياراً حياً، وموقف قريع هذا جاء صادماً، لأنه الرجل الذي قاد مفاوضات حل الدولتين لسنين طويلة، لكنه لم يكن أول موقف فلسطيني معلنا، فقد سبقه مفكرون وسياسيون اعتبروا حل الدولة الواحدة، هو الخيار الأمثل لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أو لإجبار إسرائيل على حل معقول[66].

بدأت الساحة الفلسطينية تشهد اليوم حراكاً على الأرض لصالح تبني خيار الدولة الواحدة سيما أن السلطة لوحت به مراراً ولم تتبنه ولا مرة، إذ شكل ناشطون وسياسيون ومفكرون حركة شعبية، تحت اسم "الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على فلسطين التاريخية"، تتبنى حل الدولة الواحدة وتدعو لتغيير جذري ونهائي في موقف القيادة الفلسطينية الداعي إلى حل الدولتين، وجاء في مشروع الحركة الجديدة الذي يعبر عن موقف 30 من المسؤولين والمثقفين والأكاديميين وقعوا معا وثيقة شرف في رام الله لتحويل الفكرة إلى قوة سياسية قادرة على التأثير والتغيير، "إن الخيار الأنسب الذي يبقى أمام الشعب في فلسطين، هو خيار حل الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، دولة ديمقراطية لجميع سكانها، تقوم على أساس دستور ديمقراطي يقوم على أساس قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويضمن الحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق، دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو القومية أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو مكان الولادة أو أي وضع آخر"[67].

---

[65] شريف الموسى: مصدر سبق ذكره، ص293.

[66] كفاح زبون، " سياسيون وأكاديميون فلسطينيون يدفعون باتجاه حل الدولة الواحدة، **صحيفة الشرق الأوسط**، 2013/5/21.

[67] المصدر السابق.

3- إمكانية تطبيق حق العودة في حل الدولة الواحدة

يفضي حل الدولة الواحدة أكثر من حل الدولتين إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس الحقوق، لأنه يطرح حلاً لتشتت الشعب الفلسطيني بقطاعاته الثلاثة، بعيداً عن التجزيئية في الحلول، وامكانية تطبيق حقه في تقرير مصيره على أرضه، على اعتبار أن هذا الطرح يتعامل مباشرة مع أصل الصراع وتبعاته المتمثلة في نكبة فلسطين في العام 1948 ، لذا يوفر حل الدولة الواحدة استجابة واضحة لكافة قطاعات الشعب الفلسطيني، وعلى الأخص فلسطينيي الـــــ48 الذين يعانون التمييز العنصري، واللاجئين الفلسطينيين في الخارج بتحقيق عودتهم وتقرير مصيرهم كشعب على كامل تراب وطنهم، وليس حصرهم على جزء منه، وهو ما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية عن طريق ربط أجزائه منذ العام 1948 على كامل وطنه فلسطين.

في المقابل، فإن حل الدولة الواحدة، ورغم اصطدامه بالطابع اليهودي لإسرائيل إلا أنه يوفر صيغة لتطبيق حق اليهود الإسرائيليين في تقرير المصير أيضا، ويقدم منظرو حل الدولة الواحدة مسألة أخرى تتمثل في عدم انطباق حل الدولتين كتسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، كما أن سياسات إسرائيل على أرض الواقع تدفع بغير قصد في إقامة دولة واحدة على أرض الواقع، بمعنى أنه حتى لو أن اسرائيل لم تقصده مباشرة، فإن امكانيات التقسيم الإقليمي قد أصبحت غير ممكنة، وقد دفع اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، وانغلاق آفاق عملية السلام، دفع عدد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والإسرائيليين إلى اعتبار فكرة الدولة المستقلة مستحيلة التحقيق في المنظور القريب. ولا تمثل حلاً عملياً للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

ولعل آليات الوصول لخيار الدولة الواحدة وتطبيقه على أرض الواقع يتطلب وضع استراتيجية للتحرك في إطار المقاومة الشعبية المدنية تعتمد على القوى الاجتماعية من طلاب وعمال وفلاحين وحتى الفئات اليهودية المهمشة داخل المجتمع الاسرائيلي، وتستهدف هذه المقاومة إنهاء السياسة العنصرية التي يمارسها النظام الاسرائيلي على الفلسطينيين خاصة في الـــــ48 وشرائح داخل المجتمع الاسرائيلي وصولاً تحقيق المساواة في الحقوق، في ضوء تجربة جنوب أفريقيا.

إن قراءة للواقع السياسي الراهن في الأراضي الفلسطينية في ضوء انحسار الكفاح المسلح وفشل خيار المفاوضات، وفي ضوء الدعوات والنداءات الجارية على قدم وساق لاستنهاض أساليب المقاومة المدنية كالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي ضوء فشل خيار الدولة في حدود عام 1967، وعودة خيار الدولة الديمقراطية الواحدة بقوة في الأوساط السياسية والأكاديمية الفلسطينية، توحي بأن المناخ العام يميل إلى إمكانية تبني الفلسطينيين لخيار المقاومة المدنية بهدف إنهاء السياسة العنصرية في الضفة وغزة وأراضي الـ48 والتعايش في دولة واحدة مع الإسرائيليين، وهذا يشبه الأوضاع التي كانت سائدة في جنوب إفريقيا عقب مجزرة شاربفيل عام 1960 فقد انحسر النضال المسلح، وسبق ذلك أن ذهب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى إلغاء فكرة تقسيم الأرض بين الأفارقة والأفريكانرز عندما تبنى ميثاق الحرية 1955 الذي ينادي بقيام دولة ديمقراطية يكون الحكم فيها للأغلبية[68].

بيد أن إمكانية المقاومة بجميع أشكالها خاصة المقاومة المدنية في فلسطين سعياً لإنهاء نظام التفرقة والفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل، وذلك استناداً إلى خبرة النضال في جنوب أفريقيا، يظل أملاً ضعيف التحقق في ظل تفكك وانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني من مؤسسات وحركات وفصائل وقوى اجتماعية، وحتى الرأي العام الفلسطيني ما زال متقلباً وبحاجة إلى قيادة مقاومة موحدة تجمعه، وتقوده إلى رؤية وحل يعيد الحقوق، وبدون وحدة فلسطينية تبقى الفعاليات والنشاطات والتحركات المدنية والفلسطينية، محفوفة بالفشل؛ نظراً لعدم التنظيم وضعف التمثيل على المستوى الدولي.

في المقابل فإن معارضي حل الدولة الواحدة، يتذرعون كونه حلاً بعيد المدى في ظل مناخ متحرك ومن خلال حقائق تفرضها إسرائيل باستمرار على الأرض في سباق مع الزمن، وعلى الأخص أن حل الدولة الواحدة يتطلب مواجهة مباشرة مع الطابع اليهودي لإسرائيل وهو ليس بالأمر السهل المنال، وقد تتحقق في إطار موازين قوى مختلفة غير متوفرة اليوم، فيما يبرر آخرون وجهة نظرهم بأن فكرة عدم انطباق حل الدولتين اليوم، ليس دليل "للعافية" باتجاه حل الدولة الواحدة وإنما إذا كان المجتمع الإسرائيلي يرفض بغالبيته حل الدولتين فإن حل الدولة الواحدة قد أصبح "مستحيل".

---

[68] أشرف المبيض، مصدر سبق ذكره، ص252.

ويسوق معارضو حل الدولة الواحدة تبريراتهم بأنه حل لا يلقى شريكاً إسرائيلياً قابل للتفاوض على اعتبار أنه يتصدى إلى إسرائيل كدولة يهودية، وحتى أولئك الذين يتحدثون إسرائيلياً عن الدولة الواحدة وهم قلة قليلة منحصرة في السلك الأكاديمي وبعض الجهات اليسارية، فإن فروقات جوهرية نابعة من هذا الطرح خاصة في استمرار رفض فكرة تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واقتصارها على دولة المواطنين، وعلى مواطني الضفة الغربية في أحسن حال.

فيما يقدم البعض الآخر انتقاداتهم بأن طرح الدولة الواحدة، قد يجر عملية "شرعنة" غير مقصودة ومأسسة السيطرة في المدى البعيد، فالخوض مثل في رفع شعار عدم انطباق حل الدولتين، أو بالأحرى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية، وعدم القدرة على تفكيك مستوطنات الضفة الغربية المحتلة قد تعطي شرعية غير مقصودة لوجودها، كما أنها قد تدفع باتجاه السلبية في المعركة النضالية التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لإزالتها. وفي المدى البعيد، فإن وقائع أوجدتها إسرائيل بحكم الأمر الواقع، وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه، كالمستوطنات، هي موضع نقاش، لديمومتها، في الوقت الذي ظلت المستوطنات غير شرعية في نظر الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وأخيراً، فإن فكرة الدولة الواحدة لا تعني بالضرورة حل مشاكل الشعب الفلسطيني بشكل أوتوماتيكي، حتى لو كان على أساس المواطنة المتساوية. فإذا كنا نتحدث في الجانب النظري أن الحل قد يحل مشاكل الشعب الفلسطيني مجتمعاً، فإنه على الصعيد النظري أيضا تقوم احتمالات عدم حلها اذا ما تدخلت موازين القوى والابتعاد عن القانون الدولي في الممارسة، وهي إحدى ثغرات أوسلو، كما أن حل الدولة الواحدة قد يديم السيطرة لمجموعة عرقية على أخرى.

رابعاً: الخاتمة

لعل المتتبع للمناظرات الخاصة بقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين التي يجري تداولها في دوائر المثقفين الفلسطينيين والإسرائيليين، من شأنه أن يتبين فورة في مناقشة هذا الموضوع في الأعوام الأخيرة خاصة في الجانب المتعلق بحق العودة في ضوء حل الدولتين وحل الدولة الواحدة. لذا فإن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي كالآتي:

1- شهد خيار حل الدولتين خلال الأعوام العشرة الأخيرة مأزقاً كبيراً بفعل استمرار إسرائيل بالعمل على تصفيته على أرض الواقع باتجاه فرضها لدولة المعازل والجزر المعزولة بصورة أحادية الجانب ولفترة طويلة الأمد، بناءً على ميل ميزان القوى إلى صالحها بشكل متزايد.

2- كانت عودة خيار حل الدولة الواحدة رغم طرحه قديماً وتبنيه على يد جهات مختلفة، رداً فلسطينياً على الممارسات الإسرائيلية وعدم انطباق حل الدولتين.

3- يتناغم خيار حل الدولة الواحدة أكثر من خيار حل الدولتين على أرض الواقع مع حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الـــــ48.

4- يشكل عودة العودة للاجئين الفلسطينيين تحدياً لمحاولات إسرائيل في الحفاظ على "أغلبية يهودية مسيطرة" وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها.

5- إن خيار حل الدولة الواحدة يعد الحل الوحيد القادر على لم شمل الفلسطينيين من جديد ضمن هوية وطنية واحدة على أرضه قبل عام 1948، بينما تطبيق حل الدولتين، فلن يستجيب إلا لحقوق ربع الفلسطينيين على نحو خمس مساحة فلسطين، ويديم أزمة القطاعات الباقية نحو مصير يبدو مجهول على الأخص قضية اللاجئين.

6- إن الحديث عن التجربة الجنوب أفريقية في حل القضية الفلسطينية يبدو أنه يتجاوز أهم معضلة تتمثل في أن القوى السياسية في جنوب أفريقيا كانت أصلاً غير مختلفة على الدولة وطبيعتها، وإنما الخلاف على الدور التوزيعي للدولة، وهذا عكس ما هو موجود في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

7- يتسلح الفلسطينيين في إطار الحلين – الدولتين والدولة الواحدة- بحقوقهم غير القابلة للتصرف المؤكدة ضمن مواثيق القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة، كما أن القانون الدولي والأمم المتحدة تدعو إسرائيل بوجوب إقرار عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

المصادر

أولاً: الرسائل العلمية

1 - أشرف المبيض، "**المقاومة في فلسطين في ضوء تجربة جنوب أفريقيا 1987-2012**"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

2 - تيسير عزام، " **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007.

3- رؤوف أبوعابد،"**أثر المتغيرات الدولية على التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي 1991-2002**"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

4- عبد الله العرقان، "**قضية اللاجئين الفلسطينيين في التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي**"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

ثانياً: الكتب

1- إيليا زريق: إيليا زريق: **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

2- الياس شوفاني: **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1998).

3- باميلا آن سميث: **فلسطين والفلسطينيون 1876-1983**، ترجمة إلهام بشارة الخوري، (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991).

4- جميل هلال وآخرون: **فلسطين إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين**، ترجمة أحمد البشاري،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

5- سلمان أبوستة: **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001) .
6- سلمان أبوستة: **منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة ملف اللاجئين**، في محسن صالح، "محرر"، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، حلقة نقاش (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).
7- سلمان رشيد سلمان: **إسرائيل والتسوية**،(بيروت: دار ابن خلدون، 1975).
8- خالد الأزعر: **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1998).
9- حمد سعيد الموعد: الأبارتيد الصهيوني (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،2001).
10- زهير المصري: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، (غزة: مكتبة اليازجي، 2008).
11- عبد الوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).
12- عبد الهادي النشاش: **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، (دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 1994).
13- فضل النقيب: **الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).
14- محسن صالح: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003).
15- محمد خالد الأزعر: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
16- ناهض زقوت: **قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة**، (غزة: معهد الإدارة والتدريب "تامي"، 2011).

ثالثاً: دوريات

*** مجلات**

1- إبراهيم العلي، "**اللاجئون الفلسطينيون في دول الطوق والعراق فرّقتهم النكبة وجمعتهم المعاناة**"، العدد 72 مجلة العودة، دار العودة للدراسات والنشر، لندن، سبتمبر 2013.

2-سميح المعايطة، "**تهجير فلسطينيي العراق ليست مشكلة أردنية وحلها ليس إنسانياً فقط**"، المجموعة 194، العدد 6، الدار الوطني الجديد للكتاب، دمشق، ربيع وصيف 2003.

3- صبحي عسلية، "**هل مات حل خيار الدولتين إكلينيكياً؟!**" مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 164، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008/8/1.

4- "**حقوق اللاجئين الفلسطينيين في توارث الدول**"، مجلة حق العودة، العدد 13-14، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 2005.

***صحف**

1- "استطلاع: غالبية ترى أن حل الدولتين غير عملي وتعارض حل الدولة الواحدة"، **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2012/4/3.

2- "إسرائيل وفلسطين: هل لا يزال حل الدولتين ممكنا؟ **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2012/10/8.

3- "أرئيل يرفض قيام دولة فلسطينية على حدود 67"، **صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية**، 2013/6/23.

4 - "اليمين الإسرائيلي وإحياء حل الدولة الواحدة"، **صحيفة فلسطين**، 2013/6/3.

5 - "بيان صادر عن الأسير مروان البرغوثي في ذكرى النكبة"، **صحيفة القدس الفلسطينية**، 2013/5/14.

6- خالد الأصمعي، "أبومازن يلوح بحل الدولة الواحدة التي تضم الفلسطينيين مع الإسرائيليين"، **صحيفة الأهرام المصرية**، 2010/7/31.

7- "سري نسيبة، "حل الدولتين عقيم والدولة الواحدة مستحيلة... وتبقى الفيدرالية المدنية"، **صحيفة الحياة السعودية**، 2012/4/18.

8- "قريع يدعو إلى طرح حل الدولة الواحدة ورميه على إسرائيل"، **صحيفة الرياض السعودية**، 2012./3/18

9- يوسي بيلين، الدولة الواحدة: حل اليأس، **صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية** 201/6/26

10- كفاح زبون، " سياسيون وأكاديميون فلسطينيون يدفعون باتجاه حل الدولة الواحدة، **صحيفة الشرق الأوسط**، 2013./5/21.

11- "نتنياهو: إذا حُلت قضية اللاجئين فستُحل الأمور الأخرى خلال أيام"، **الجريدة الكويتية**، 2013/8/1.

12- "ليفني: الدولة الفلسطينية ستستوعب في الضفة جميع اللاجئين"، **صحيفة معاريف الإسرائيلية**، 2013/10/24.

رابعاً: مؤتمرات

1- **أوراق عمل المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة**، في ناهض زقوت "محرر"، التجمع الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة، 2007.

2- **القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الاستراتيجي**، مؤتمر السنوي الأول للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات- رام الله يوليو، 2012.

خامساً: مواقع الانترنت

1- "الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثماني مرات بعد 64 عاما على النكبة"، **وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"**، 2012/5/10.

2- "الإحصاء: عدد اللاجئين الفلسطينيين 5.3 ملايين"، **وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"**، 2013/6/20.

3- استطلاع : غالبية يهودية مع حل الدولتين لشعبين، وكالة معاً الإخبارية، 2013/4/14، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=585449

4- سعيد سلامة، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق"، على الرابط التالي:http://www.plord.org/wsh/iraq/pictures/saidpaper.htm#_ftnref7